



الموسم الثاني
للانصات المركزي

واشنطن لبغداد: أهمية دفع رواتب كردستان بانتظام واستئناف تصدير النفط

marsaddaily.com

المسار

AL-MARSAD

السنة 32

الخميس

2025/07/24

No. : 8027

أوان إعادة البريق للنضال الوطني

- سبع افتتاحيات رائدة بمبادرات مسؤولية -



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين



سبع افتتاحيات : أوان إعادة البريق الى النضال الوطني

العراق واقليم كردستان

رئيس الجمهورية يزور محافظة حلبجة للتهنئة وتأكيد الدعم..
رئيس الجمهورية أهمية العمل المشترك بين الجيش والبيشمركة
الرئيس بافل: يجب عدم وضع العراقيل أمام التفاهم حول الرواتب
الرئيس بافل: الاتحاد الوطني يؤمن بسياسة حل المشكلات عن طريق الحوار
الرئيس بافل يدعو حكومة الإقليم وبغداد إلى الالتزام بالتفاهم المشترك
الاتحاد الوطني يجدد الدعم لاتحاد نساء كردستان
الاقليم يؤكد الإيفاء بالتزاماته ويدعو الى ارسال رواتب المواطنين
واشنطن تجدد أهمية دفع رواتب كردستان بانتظام واستئناف تصدير النفط
العراق عن خط أنابيب النفط مع تركيا: لا إنهاء بل تجديد للتعاون

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

د.عدالت عبدالله: حديبية عراقية داخليا وخارجيا
هيويا محمد: الحوار والتفاهم لايقاف المسيرات وصرف الرواتب
بغداد وأنقرة بعد "تفكيك" العمال الكوردستاني.. فرص أم أوهام؟
القاضي فائق الزيدان: أمواج "خور عبد الله" بين قرارين متناقضين

المرصد التركي و الملف الكردي

بيان نتائج اجتماع مجلس حزب المساواة وديمقراطية الشعوب
تونجر بكرهان: القضية الأساسية هي الحل الديمقراطي للقضية الكردية
أردوغان يلمح إلى خطوات تشريعية لدعم جهود السلام مع "الكردستاني"
بيان من دولت بهجلي ردا على الانتقادات لمقترح "نائب رئيس علوي وكرد
رئيس مخابرات تركيا في مهمة شاقة حول عملية السلام

المرصد السوري و الملف الكردي

لقاء عدي وباراك في عمان ..تقارب ملحوظ
ما تشهده السويداء تهدد مبدأ وحدة وسلامة أراضي سوريا
واشنطن: على دمشق وقف هذه الانتهاكات
المرصد السوري: 1339 قتيلا في أحداث السويداء خلال 11 يوما
عبد الرحمن الراشد: دمشق بين الدروز والعلويين والكورد
أوين كيربي: ناقوس الخطر يدق في سوريا
رضوان شيخو : سوريا بين عبث اللاعبين ومصير وطن

رؤى و قضايا عالمية

موديرن دبلوماسي: نهاية التاريخ والعودة إلى الجيولوتيك
المفكر سعيد ناشيد: لكي ينجو اليسار العالمي من الانقراض
الاخيرة : افتتاحيات رائدة بمبادرات مسؤولة



أوان إعادة البريق للنضال الوطني

عبر قنواته الاعلامية «الورقية والمرئية والسمعية والمواقع والصفحات» نشر مكتب الاعلام والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني سلسلة من الافتتاحيات تحت هذا العنوان وذلك كبادرة مسؤولية في خضم الاوضاع الراهنة وتضمنت سبع ركائز كالاتي:

- ١- اعادة البريق الى النضال الوطني.. لماذا؟
 - ٢- الإقليم امام الفرص والتحديات.. النظام الفدرالي نموذجا-
 - ٣- وحدة الصف الموقف للحاضر والمستقبل
 - ٤- مشكلة الرواتب والتحرك الدبلوماسي الجديد
 - ٥- حماية الوطن، مسؤولية جماعية
 - ٦- الاتحاد الوطني الكردستاني ودوره في حل مشكلة رواتب شعب كردستان
 - ٧- حكومة خدمتية وبرلمان فعال
- وفيما ياتي نص الافتتاحيات السبع ضمن ملف واحد :

١- لماذا إعادة البريق الى النضال الوطني؟

لماذا من المهم الآن، بعد ظهور كل هذه الأزمات، أن نوجه أنظارنا نحو إعادة البريق الى النضال الوطني؟ مع تحول المشاكل في إقليم كردستان إلى أزمة شاملة وصلت الى كافة مفاصل وطننا، من واجبنا جميعا من المواطنين، إلى القوى السياسية، إلى منظمات المجتمع المدني – أن نقوم بتحمل المسؤولية بالتكاتف والانخراط في نضال حقيقي وهادف من أجل معالجة هذه الأزمات، فبدون النضال الوطني وبغياب الإرادة الشعبية والخطط العلمية والواقعية، ومن دون ثقة ودعم جماهير شعب كردستان، من المستحيل خروج إقليم كردستان سالما من هذا المسار المظلم والخطير.

ان النضال المستمر من أجل الإصلاح، والحكم الرشيد، وتعزيز مؤسسات الحوكمة في الإقليم، يشكل واجبا وطنيا مقدّسا على عاتق كل فرد في إقليم كردستان، دون استثناء.

قد يُقال: "ألم يكن من الأفضل إطلاق هذا النداء في وقت سابق؟" نقول: نعم، كان من الأفضل ولكن لم يفت الاوان ولم يخرج الامر عن سياقه، وما زال النداء المتأخر من اجل الحل خلسة أفضل من خيار الصمت! لا شك أن إقليم كردستان يعاني من مجموعة من الأزمات المالية والسياسية والاجتماعية، وهي نتاج السياسات والمواقف الخاطئة على مدار سنوات من قبل جميع الأطراف، وخاصة القوى الرئيسية في إدارة إقليم كردستان والعراق الفيدرالي.

وهذه ليست المرة الاولى التي يتعرض فيها اقليم كردستان الى المشاكل والازمات بسبب هذه السياسات والمواقف .

صحيح أن تاريخنا مليء بالمآسي والمحن والكوارث، لكن شعبنا، في كل الظروف القاسية، أثبت دوما أنه يمتلك الإرادة الصلبة وكثيرا ما نهض بسرعة بعد الكبوات ولحظات التراجع .

وكما يقول الحكماء فان كل مشكلة تحمل في طياتها بذور حلّها، والفن يكمن في القدرة على اكتشاف ذلك الحل في خضم المشكلة وفي الحقيقة، إن تشخيص المشكلة، وفتح نقاش جاد حولها، ووضع خطط مدروسة لمواجهةها، يمثل في جوهره نصف الحل الفعلي.

وبناء على هذه الحقائق، فإننا، في إعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني، سنخصص سلسلة من افتتاحيات لصحيفة «كوردستاني نوى» كي لا تصبح خطواتنا وسط هذا الوضع السياسي الفوضوي مماثلا لخطوات عملية الاستفتاء وتبعاتها حيث لايزال مواطني الاقليم يدفعون ثمن الخطوات المبطنة والمتعثرة للأطراف السياسية الاساسية .

من هذا المنطلق ولمعالجة الأزمات الجسيمة لهذه المرحلة، يجب على جميع الأطراف السياسية في إقليم كردستان أن تتحمّل مسؤولياتها بشجاعة، وتكون مشاركا حقيقيا في هذا المسار، وأن تتعامل مع مهامها الوطني بصورة جادة بعيدا عن المجاملات والمزايدات.

نأمل أن تكون جهودنا هذه، التي تنبع من إخلاصنا للإقليم وشعبه، لبنة تضيف إلى حصاد الكفاح والنضال المسؤول للاتحاد الوطني الكوردستاني، الذي يسعى لحماية الإقليم، وتحقيق إنجازات الثورة والانتفاضة، وخدمة شعبنا الكادح بكل تفان وإخلاص.

نحن في إعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني، ومن أجل إنجاح هذه المبادرة، ننتظر استجابة جميع الأطراف في العراق الاتحادي وإقليم كردستان، آملين أن ينبري كل منهم، من منطلق وطني ومسؤول، ليكون شريكا حقيقيا في إنجاح

هذا المسعى الذي يخدم المواطنين، ويعزز العملية السياسية، ويُسعد أرواح الشهداء، ويصون تضحيات البيشمركة والمناضلين وأبناء شعبنا المخلصين من أن تذهب هباء.

٢- الإقليم أمام الفرص والتحديات.. النظام الفيدرالي نموذجاً-

بعد سقوط النظام البعثي، دخل العراق مرحلة جديدة تمثلت في إقرار النظام الفيدرالي، الذي مكّن إقليم كردستان لأول مرة من الانتقال من واقع الأمر (دي فافتو) إلى وضع دستوري معترف به ضمن الدستور العراقي. كان ذلك بمثابة فرصة تاريخية أمام شعب كردستان لينال جزءاً من حقوقه المشروعة، ويضع حدّاً لعقود من التهميش والاضطهاد. لكن هذه الفرصة لم تخلُ من تحديات جدية لاتزال قائمة حتى اليوم، ويعود ذلك إلى عدة أسباب مترابطة: أولاً: إن إحدى الخصائص الأساسية للنظام الفيدرالي هي توزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم، لكن توزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية والإقليم تجديداً حول بعض المسائل المصيرية غير واضحة حتى الآن. ثانياً: الدستور في النظام الفيدرالي هو السلطة العليا التي تستمد منه الدولة سلطاتها، لكن الحكومة الفيدرالية والإقليم لم يتفقا كثيراً على تطبيق جميع فقرات ومواد الدستور العراقي، وأحياناً يعبران عن التزامهما الانتقائي بتلك الفقرات والمواد التي تخدم مصالحهما. والذي يُعتبر سبباً عميقاً في تقويض أسس الفيدرالية العراقية. ثالثاً: غياب التنفيذ الفاعل لقرارات المحكمة الاتحادية، يجب أن تكون السلطة القضائية مستقلة ولها القدرة على اتخاذ قرار إلغاء أي قانون يتعارض مع مضمون الدستور، لكن في العراق في كثير من الأحيان اهتمت قرارات المحكمة الفيدرالية ولم تنفذ.

رابعاً: الفيدرالية في جوهرها تعني وحدة طوعية وتعايش مشترك، لكن في العراق بدلاً من التحالف، يتم التعامل مع بعضهم البعض بنظرة عدائية والعمل على تقوية الذات والسعي لإضعاف الطرف المقابل. إن اتباع هذه السياسة يضع النظام الفيدرالي تحت المسائلة.

خامساً: منذ البداية لم يكن هناك تعريف مشترك بين مكونات العراق لمفهوم الفيدرالية؛ فغالباً ما اعتُبرت حكراً على إقليم كردستان، وهذا ما خلق فجوة نفسية وسياسية، تُستخدم كلما نشب خلاف بين بغداد وأربيل.

سادساً: وجود إقليم واحد فقط ضمن الهيكل الفيدرالي العراقي أوجد نوعاً من عدم التوازن، خاصة مع غياب مجالس الأقاليم الأخرى التي كان يُفترض تشكيلها بموجب الدستور مما انعكس سلباً على إقليم كردستان.

سابعاً: عدم حسم قضايا محورية مثل حدود الإقليم، وقانون النفط والغاز، وتعقييدات القوانين المتضاربة، ترك الباب مفتوحاً أمام الأزمات المتكررة.

ثامناً: إلى جانب الدستور والنظام الفيدرالي، كان مبدأ الشراكة الحقيقية والبناء الوطني أساساً قوياً للاستقرار والثقة باستمرار، لكن هذا المبدأ تراجع إلى حد كبير ويعود هذا إلى أن التفكير الأحادي في بغداد وفي الإقليم على حد سواء والذي انتشر على نطاق واسع مما أدى إلى إحداث شرخ واسع بين الإقليم وبغداد من جهة وداخل الإقليم نفسه من جهة أخرى، لذلك لم يتمكن النظام الفيدرالي في العراق من أن يكون ضماناً للتعايش القومي والديني والمذهبي والسياسي في جميع أنحاء العراق وإنهاء التمييز والظلم، كما أن الوسائل التي اتُخذت لحل المشاكل بين الطرفين لم تكن في المستوى المطلوب، لذلك الحل الأفضل لهذه المشكلة هو العودة إلى تطبيق الدستور العراقي والالتزام بمبدأ الشراكة الحقيقية والبناء الوطني

تاسعاً: في النظام الفيدرالي، تمتلك الأقاليم دستوراً خاصاً، شرط ألا يتناقض مع الدستور الفيدرالي، إقليم كردستان في مرحلة واقع الامر وبعد ذلك في مرحلة الاعتراف الدستوري لم يكن يمتلك دستوراً خاصاً به، وهذا يبقى كتحدٍ أمام الإقليم وسلطاته.

بالنسبة لإقليم كردستان أيضاً، الاستقرار والوحدة والتخلي عن الفكر التفردى وحده يقود الإقليم نحو برّ الامان ولا شيء غير ذلك .

كما ان هناك حقيقة أخرى وهي أن حكومة قوية في بغداد لا يمكن لها ان تقوم دون وجود إقليم مستقر ، كما أن إقليماً قوياً بدون بغداد مستقرة و هادئة لن يكون ممكناً.

وعليه، فإن أولوية المرحلة يجب أن تنصب في تفعيل الحوارات والمفاوضات الجادة والمستمرة على مستوى عال حتى التوصل إلى اتفاق شامل يُنهي القضايا العالقة، مع الإسراع بتأسيس المجلس الاتحادي الذي نص عليه الدستور، باعتباره صمام الأمان لحفظ التوازن ومنع احتكار السلطة، ومعالجة الخلافات بين الحكومة الاتحادية والإقليم ضمن إطار قانوني ودستوري واضح.

إن أي خيار آخر خارج هذا الإطار سيزيد من تعقيد الأوضاع، ويضر بمصالح الجميع، وهو ما لا يحتمله العراق اليوم في ظل تحديات إقليمية ودولية دقيقة.

الفرصة ما تزال قائمة، لكنها تتطلب إرادة سياسية صادقة، وإعادة الاعتبار لمبدأ الشراكة الوطنية كحجر أساس لبناء عراق ديمقراطي اتحادي حقيقي.

٣- وحدة الصف الموقف للحاضر والمستقبل

كان أكبر مشكلة لشعبنا على مدى التاريخ، هو انعدام وحدة الصف والموقف، وكان داء أمتنا الموهل في القدم، هو التفرقة والقطيعة وعدم قبول الآخر. هذا الداء المميت قد انعكس أيضاً في نتاجات شعرائنا وأدبائنا منذ القدم، بحيث كتب العشرات من الكتاب والشعراء آلاف الأسطر عن ضرورة وحدة صوت شعبنا كما أرجعوا سبب كل المعاناة إلى ذلك الداء أيضاً.

قد يكون هناك من يقول: إنها الأحزاب التي لم تكن تتمتع بوحدة الموقف والصوت ولم تنزل! إنَّ هذه الرؤية ليست صحيحة؛ لأنَّ هذا الداء كان موجوداً بين الكورد حتى قبل وجود الأحزاب والجماعات السياسية، لكن أضراره وانعكاسه السلبي كان أكثر تبلوراً وبروزاً في زمن وجود الأحزاب السياسية. إنَّ تاريخ شعبنا مليء بنماذج عن أضرار انعدام الوئام والتفرقة وقد عاد ذلك بأضرار جسيمة على نضال شعبنا، لاسيما وأنَّ جميع تلك المراحل قد شهدت من قبل الجماعات والفئات السياسية فضلاً عن المنافسة الحزبية واختلاف البرامج والرؤى، العداوة بين بعضها لبعض، فانتفع منها مناوئونا ومنافسوننا واعدائنا لإضعاف الثورة في زمن الثورة وكذلك لضرب تجربة حكمنا الحالية.

من الطبيعي أن تختلف برامج ورؤى الأحزاب والحركات السياسية لمعالجة المشكلات والمسائل وأن يدير كل واحد منها نضاله بطريقة مختلفة، ولكن لا يمكن أن تقود باتجاهات مختلفة وتعارض بعضها البعض في المسائل القومية والوطنية المصيرية. فمثلاً شاهدنا في تاريخنا أضرار التفرقة والقطيعة، فإنَّ منفعة وحدة الصوت والموقف ماثلة أمام أعيننا أيضاً وخير مثال هو تشكيل الجبهة الكوردستانية أواسط الثمانينات من القرن الماضي وقد رأينا جميعاً كيف حصد شعبنا نتاج وحدة الصوت والصف تلك خلال الانتفاضة وبعد ذلك في انتخابات البرلمان وتشكيل حكومة الإقليم.

ومن الأمثلة الأقرب والأكثر حيوية، هو الإصرار الدائم للرئيس مام جلال على وحدة موقف وصوت الأطراف الكوردستانية في المسائل المصيرية والدور الكبير الذي كان يؤديه في تقريب الأطراف وتشكيل إجماع بينها في المسائل الكوردستانية والوطنية.

دور الرئيس مام جلال هذا كان كذلك للعراق أيضاً حين كان يجمع الأطراف العراقية حول مسألة ما فيها منفعة شعوب البلاد.

ويمر إقليم كوردستان الآن بظرف صعب، فإنَّ عدم إرسال الموازنة التي تشكل رواتب الموظفين والمتقاعدين جزءاً مهماً منها، أصبح مشكلة كبيرة تواجه مواطني الإقليم والحكومة أيضاً. بينما تصر الحكومة الاتحادية شيئاً فشيئاً على أنها لن ترسل الرواتب! ويبدو أنَّ بغداد تأتي بمبرراتها، سواء أكانت حقة أم غير حقة، فذلك موضوع آخر، ولكن ما يلاحظ أنَّ الأمر أخذ قالباً سياسياً، وليس مالياً وفنياً فحسب ما يشكل خطراً كبيراً على الإقليم ويمكن أن تكون عاقبته سيئة! وما يدعو للأسف أنَّ الأحزاب والحركات السياسية في الإقليم متباعدة حتى الآن أمام موقف الحكومة الاتحادية هذا، حتى أنَّ بعضها تعبر عن سرورها بموقف بغداد بشكل غير مباشر! إنَّ ما ينبغي فعله في هذه اللحظة الحساسة والمصيرية ولا يمكن تأجيله هو اجتماع جميع الأطراف على موقف قانوني ودستوري متين للدفاع عن حقوق الإقليم وشعب كوردستان دون استخدام لغة التهديد والوعيد، بل عبر حوار صريح مع الحكومة الاتحادية، لحل مشكلة الرواتب في البداية ثم بعد ذلك لحل المشكلات الأخرى العالقة. ولا يمكن أن ننسى أنَّ أحد الأسباب الرئيسة لظهور هذا الوضع السيء للإقليم هو انعدام الوثام بين الأطراف ووحدة الموقف حول المشكلات الوطنية. قد يكون هناك من يقول: لماذا نتذكر وحدة الصف في أوقات الأزمات والمشكلات فقط؟ وهذا سؤال منطقي، ولكن من المعلوم أنَّ وحدة الموقف والصف ضروري ومهم عند الشدائد قبل أي وقت آخر وإن كان من الأفضل أن نكون دوماً موحدون الصوت والصف لكي لاينال منا أحد.

٤- مشكلة الرواتب والتحريك الدبلوماسي الجديد

في مجال ادارة الدولة وعملها، احدى اعمدة العمل السياسي الحديث تكمن في تفعيل العلاقات السياسية وتوظيف التحالفات لتحقيق الاهداف الوطنية العليا، فيما لو مرت الدولة بمرحلة من الازمات، واخفقت في تطوير قطاعاتها المختلفة وتفعيل تلك العلاقات والتحالفات والصدقات، عند ذاك يكون اللجوء لتحقيق الاستفادة من تلك التحالفات جزء من المهام الاساسية، وفي بعض الاحيان توظيفها كجزء من اوراق الضغط يصبح ضرورة ملحة.

مع بداية بروز ازمة الرواتب التي دخلت شهرها الثاني، وما خلفه عدم التوصل الى اتفاق بين حكومتى بغداد والاقليم من تداعيات، تمثلت سياسية الاتحاد الوطني الكوردستاني بالابقاء على ابواب الحوار مفتوحة بين الاقليم والحكومة الاتحادية كاحد ابرز الخيارات المتاحة على الساحة، وفي هذا الاطار وعلى لسان مسؤولين رفيعي المستوى او عبر وسائل اعلام الاتحاد الوطني، فان الاتحاد قدم اليات فاعلة لنجاح تلك الحوارات، والذي يقف في مقدمتها ايجاد اكبر عدد من النقاط المشتركة مع بغداد، والتصدي لاية عقبات او خلافات تلحق الضرر بالملاكات الوظيفية في الاقليم، وتنعكس سلباً على حساب ضمان مستحقاتهم.

الالية الاخرى التي اعتمدها الاتحاد الوطني في السنوات الاخيرة، التي استفحلت فيها ازمة الرواتب، كانت تكمن في عدم الصمت ازاء الاستياء او اي سخط يتولد لدى الشارع الكوردي.

وفي هذا الاطار سعى الاتحاد الوطني بكل جد لمعالجة الازمات، هذا الى جانب الجهود التي بذلها ممثلوا الاتحاد في حكومة الاقليم، وتحديد المساعي التي بذلها نائب رئيس حكومة الاقليم قباد طالباني وفريقه، في اية مهمة تفاوضية كان يكلف بها مع المسؤولين في الحكومة الاتحادية، اذ كان يضطلع بها بكل حرص وصبر وتأنٍ، ورغم تجاوبه مع مطالب وشروط حكومة السوداني من منطلق حرصه على الحقوق المشروعة للمواطنين، الا انه لم يفرط في ذات الوقت بمدى حرصه على ضمان كيان الاقليم ومكانته، منعا لاي استهداف سياسي يرافق سير وتنفيذ ادوات التفاوض الناجح.

عدا عن تلك الاليات والسبل، فان الاتحاد الوطني يؤمن ايضا بضرورة الاستفادة من العلاقات السياسية والتحالفات والصدقات مع دول العالم والمنطقة والقوى الوطنية العراقية، وفي هذا السياق بذل رئيس الاتحاد الوطني بافل طالباني في الفترة السابقة جهودا دبلوماسية مضيئة وقام بطرق مختلف الابواب لمعالجة الازمات السياسية والحياتية لشعب كردستان، والتقى في هذا الاطار بممثلي وسفراء وقناصل اغلب الدول عبر استقبالهم او زيارتهم، ولم يتوانى عن طلب العون منهم بكل صراحة للتدخل باتجاه حل المشاكل بين اربيل وبغداد، وخصوصاً في قضية الرواتب.

الان وبعد ان اخذت الازمة ابعاداً ومنعطفات اخرى، وتم حرمان الموظفين في الاقليم منذ شهرين من الحصول على حقوقهم المشروعة، فان السبيل الاخر وطريق حل هذه الازمة لدى الاتحاد الوطني يتمثل باعادة تفعيل التحالفات والصدقات مع الداخل والخارج، ورغم قيام مكتب العلاقات في الاتحاد الوطني باداء دوره بنحو جيد عبر المبادرة وبذل الجهود، الا انه يرى في الوقت ذاته وعقب دخول الازمة بين الحكومتين الى مرحلة من التشنج التي ادت الى تدهور اوضاع الموظفين في الاقليم، فانها تقتضي بذل المزيد من الجهود وتوسيع نطاقها.

فحكومة الاقليم والقوى والاحزاب السياسية عليهم مجتمعين او بنحو مستقل الاضطلاع بهذا العبئ السياسي والوطني، عبر ارسال وفود الى العواصم المختلفة للدول الفاعلة والمؤثرة، الى جانب زيارة القوى العراقية والسفارات والقنصليات بهدف تنويع وسائل الضغط لتقريب وجهات النظر بين بغداد واربيـل، باتجاه التوصل الى اتفاق مؤقت او دائم لصرف رواتب الموظفين المتأخرة لشهري ايار وحزيران، والابقاء على ابواب الحوار مفتوحة لمتابعة نقاط الاتفاق والتوصل الى حلول جذرية للمشاكل منعاً لبروزها ثانية بين الجانبين.

0-حماية الوطن، مسؤولية جماعية

كوردستان لم تنشأ الآن، فعمرها طويل ولها جذور عميقة في القدم، وشعبها يعيش فيها منذ عشرات آلاف السنين، وكأي مجتمع إنساني آخر، مرت بمراحل التطور، ولكن كانت هناك قفزات فوق المراحل، ولم تكن كغيرها من الشعوب، خاصة في أوروبا وشرق آسيا بل وحتى بعض الجيران.

الأمر الأكثر تأثيراً وإيلاماً لشعبنا في كوردستان هو عدم وجود دولة سياسية، ذات حدود وعلم ودستور وجميع أدوات الدولة، إن تجربة إقليم كوردستان العراق بعد الانتفاضة هي بمثابة نموذج لهذه الحالة، ولكنها تشبه النموذج الأولي في خياطة الملابس، وخاصة السترة، في النموذج الأولي يكون قد تم إعداد خمسة وعشرين في المائة من البدلة، والإقليم كذلك، وبهذا الربع، تظل أعين الأعداء والمتربصين والمناوئين عليه تبحث دائماً عن فرصة او ذريعة لإضعافه وتقليل أجنحته وفي النهاية إجهاضه.

كوردستان وهذا الإقليم كانا ملكا لاجدادنا، واليوم هي ملك لنا جميعاً، وفي المستقبل البعيد، ستكون ملكا للأجيال القادمة، وفي كثير من الأحيان، في الأزمات والمشاكل، ترتفع بعض الأصوات قائلة: «مهما حدث لكوردستان، فليحدث،

فهي ليست ملكا لي». قد يكون هذا نتيجة اليأس من الظلم والفساد وغياب التخطيط وانعدام الثقة بالسلطة في إقليمنا، أو عدم الرضا على طريقة الإدارة وتسيير شؤون الإقليم، أو الشكوى من السلوك غير اللائق لبعض الأطراف التي لا تفكر إلا في مصالحها الخاصة ولا تفكر في مصالح الشعب، ولكن هذا النوع من التعبير عن عدم الرضا لا يصدر من مواطني أمة وشعب قدم مئات الآلاف من الضحايا على مر تاريخ نضاله، وليس من صفات إنسان امتزج تاريخه بنضال لا يكل، وليس شكوى شخص فتحت أذناه منذ الطفولة على أناشيد «أي رقيب» و«نوروز» و«خوايه وةتن ناواكةي». لا يوجد أحد منا ليس لديه شكوى وملاحظات وانتقادات على كل هذه الانحرافات الموجودة في حكم الإقليم، ولكننا جميعاً، رجالاً ونساءً، شباباً وشابات، شيوخاً وعجائز، أبناء وطن نعيش في ظله، وكما قال الشاعر الكبير كوران: «نشأنا عند سفوح الجبال وترينا على قممها».. ومن الممكن ومن حقنا أن تكون لدينا شكوى، ولكن لتكن شكوانا وملاحظتنا من أجل الإصلاح ومعالجة الخلل، ومن الممكن أن نتذمر، ولكن ليكن ذلك من أجل تصحيح المسارات والتوجهات، كردستان ملك لنا جميعاً، وهي لنا جميعاً، لا أحد منا زائد عليها، ونحن أيضاً لسنا زائدين عليها، ومعاً نشكل وطن كردستان، هذه ليست كلمات فضفاضة ورنانة ومخادعة، بل هي كلمات صريحة وواقعية، يجب علينا جميعاً أن نفكر بهذه الطريقة في أعماق أنفسنا، وفي هذا الزمن العاصف بالأزمات، الطريق الصحيح والسليم هو ألا نصغي لأقاويل وأحاديث الأعداء والمناوئين والانتهازيين، وألا نجعلهم يشوهون صورة كردستان في أعيننا بكلام هذا وذاك، وألا ننخدع بشعارات بعض الحاقدين المحليين، كردستان لنا جميعاً وهي للجميع، وإذا انتصر عليها الأعداء والمناوئون فسنكون جميعاً خاسرين، حينها لن يبقى «وطن» لنقول: «يا ربِّ عَمَّرْه!».

٦-الاتحاد الوطني الكردستاني ودوره في حل مشكلة رواتب شعب كردستان

عند أي حدث طارئ أو مستجد، متعلق بالمصلحة العامة ومصير اقليم كردستان، ينبري الاتحاد الوطني الكردستاني لتحمل المسؤولية، برؤية وстратегية وطنية مسؤولة، وكان دوما جزءا فاعلا ومؤثرا في حل المشكلات. واليوم أيضا، إزاء المستجدات الدولية والاقليمية، التحديات، المشكلات بين الاقليم وبغداد، حرمان شعب كردستان من رواتبهم، التحركات العسكرية المشبوهة للقوات العراقية في بعض المناطق الكردستانية خارج إدارة الاقليم، يعمل الاتحاد الوطني كعهده دوما، على حل المشكلات بهدوء، بعيدا عن لغة التخوين والتهديد وإذكاء الخلافات والجروح، وبعيدا عن عدسات وسائل الاعلام.

يشدد رئيس قيادة الاتحاد الوطني على توحيد القوى والطاقت، وفق مبادئه وقراءته للواقع الراهن، بهدف تجسيد وحدة الصف والخطاب الوطني الكردستاني، في سبيل تحقيق وحماية حق الشراكة للكورد في العراق، المستند الى رؤية المسؤولية الوطنية العليا، بعيدا عن النظرة الحزبية، والتغلب على المشكلات والعراقيل والتفرد. وهذا الهدف يمثل مسألة وطنية وстратегية مشتركة بالنسبة للاتحاد الوطني، في سبيل تحقيق المزيد من الرفاهية لجماهير الشعب وحماية وتقوية كيان اقليم كردستان.

كما إن احترام الاتفاقات والمبادئ السياسية المتفق عليها بين الكورد والأطراف السياسية العراقية، والالتزام بها للوصول الى الحل الجذري والحقيقي للمشكلات العالقة، وفق الدستور والشراكة الحقيقية والتوافق من أجل ضمان الحقوق، يمثل مبدءاً راسخاً لدى الاتحاد الوطني الكردستاني، ويعتبره السبيل الوحيد لحل المشكلات، لأن الشراكة

الحقيقية هي الركيزة الأساس لاستقرار البلاد.

إن ما يمثل أهمية بالنسبة للاتحاد الوطني، هو الالتزام بقانون الموازنة الاتحادية وإرسال الاستحقاقات المالية للأقليم ورواتب موظفيه، لقطع الطريق أمام خلط الصراعات السياسية بمعيشة المواطنين والمصلحة العامة. إن الاتحاد الوطني الكردستاني، كقوة سياسية مؤثرة، يؤكد دوما حرصه على الحل السياسي للمشكلات وضمان الحقوق الدستورية لشعب كردستان في بغداد، حيث يدعو أن تكون المصلحة الوطنية والعمل المشترك أساسا للتعامل بين الاقليم والعراق الاتحادي، وخاصة القوى السياسية، لا أن يتم تعميق الخلافات بالتنافر والتخوين. كما يشدد على ترسيخ الأمن والاستقرار وسيادة القانون ومؤسسات الحكم، ومكافحة الفساد ومنع هدر المال العام، ونجاح خطوات الإصلاح الحقيقي.

يقدر الاتحاد الوطني الكردستاني عاليا، دور القوى الوطنية المناضلة العراقية، التي كانت ومازالت تدعم تحقيق وصون حقوق الكورد، لكي ندير البلد مع أصدقائنا وحلفائنا، بالسير على السياسة الحكيمة للرئيس مام جلال واتباع رؤية وطنية وأخوية وسلمية مشتركة، بحيث تكون خدمة المصلحة العامة أولوية العمل في الاقليم والعراق على حد سواء. إن تهيئة الأجواء الملائمة لإجراء انتخابات مجلس النواب العراقي بشفافية ونزاهة، في الموعد المحدد لها، بعيدا عن التدخلات، وحماية أمن الانتخابات عن طريق المشاركة الفاعلة للمنظمات الدولية، من أجل ضمان حقوق الجميع وحماية أسس الديمقراطية في البلد، تمثل أولوية وجزءا من سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني. وعلى صعيد المجتمع الدولي والسفارات والبعثات الدبلوماسية، ينبغي العمل الجاد على ضمان دعمهم لحماية تجربة اقليم كردستان والمساعدة في تطوير الاقليم وحل مشكلاتنا، لا أن يكونوا متفرجين فقط. خلاصة القول، إن الاتحاد الوطني كقوة حريصة، مسؤولة، وصاحبة القرار والموقع السياسي، سيبذل قصارى جهده للتوصل الى الحلول السياسية للمشكلات وضمان الحقوق الدستورية لشعب كردستان، لتكون المصالح الوطنية ونقاط الاتفاق والمصير المشترك، أساسا لعملنا، فهذا هو طريق الصواب، والشعب يبتغي ذلك فقط.

٧-حكومة خدمتية وبرلمان فعال

«لم تتضح بعد ملامح المعادلة السياسية وإمكانية التغيير الشامل في المنطقة، رغم وجود حراك إقليمي ودولي واسع لا تزال اتجاهاته وأهدافه غامضة. وفي النهاية، يبقى التساؤل الأهم: إلى أي مدى ستخدم هذه التحولات مصالح شعوب الشرق الأوسط المسلوبة حقوقهم لا سيما شعب كردستان ؟ في هذه المرحلة، ما يلاحظ بوضوح في سياق الحراك السياسي والعسكري المتصاعد في المنطقة، هو وجود ضغط ممنهج يُمارَس على الشعب الكوردي، سواء في جنوب كردستان أو في روجافا. وكأن هناك توجُّها مقصودا لتقويض الحضور الكوردي، وإطفاء نجم نهوضه السياسي والوطني. اللاعبون المشاركون في هذا الحراك باتوا معروفين إلى حد كبير، غير أن من يقف خلف الكواليس – أولئك الذين منحوا الضوء الأخضر ومهدوا الطريق – لم يكشفوا بعد عن أنفسهم أو عن مواقفهم الحقيقية بشكل صريح وكامل. منذ سنوات طويلة، يواجه إقليم كردستان العراق – المعترف به دستوريا – ومعه المناطق الكردستانية المستقطعة، أشكالا متعددة من المعاناة والمضايقات. فقد تحوَّلت قرارات المحكمة الاتحادية وبعض المواد الدستورية الفضفاضة إلى أدوات ضغط تُستخدم لخدمة أجندات سياسية ضيقة.

وبالإضافة إلى حرمان الإقليم من مستحقاته المالية وتأخير صرف الرواتب، ما أدى إلى خنق الحياة المعيشية لسكانه، تتواصل محاولات تعريب المناطق الكوردستانية الواقعة خارج إدارة الإقليم بوسائل متعددة وكثافة متزايدة. ولتحقيق هذه الغايات، جرى تسخير السلطات الإدارية والعسكرية العليا في الدولة لخدمة هذا التوجه، في انتهاك واضح لمبدأ الشراكة والتوازن الذي يفترض أن يحكم العلاقة بين المركز والإقليم .

من خلال المنافذ الحدودية ونقاط التفتيش، تُفرض أحيانا إجراءات تُشبه العقوبات الاقتصادية على سكان إقليم كوردستان، حيث يُمنعون من تسويق منتجاتهم الزراعية في مناطق وسط وجنوب العراق، في الوقت الذي تلجأ فيه بغداد إلى استيراد هذه المنتجات من الخارج.

وفي السياق ذاته، يشكّل التنافس على حقول الغاز والنفط في الإقليم أحد الدوافع الأساسية وراء محاولات التمدد شمالا، في إطار صراع متشابك على الموارد والسيادة.

«في خضم الاضطرابات السياسية والعسكرية والتغيرات الديموغرافية المتسارعة، يواجه إقليم كوردستان - بشعبه، وحكومته، ومؤسساته، ومكتسباته التي تحققت بتضحيات الشهداء - خطرا وجوديا داهما يُهدد ما تحقّق من إنجازات عبر عقود من النضال.»

على الصعيد الداخلي وفي إقليم كوردستان، لا يزال البرلمان عاجزا عن أداء مهامه، رغم مرور ما يقارب ثمانية أشهر على إجراء الانتخابات، دون التوصل إلى تشكيل حكومة جديدة. وفي ظل هذا الجمود السياسي، تفشّى الإهمال الإداري، واستشرى الفساد في بعض القطاعات، حتى باتت مظاهره لا تكاد تُخفى.»

تسبّب نقص الخدمات الأساسية في معاناة شريحة واسعة من المواطنين، فيما شلّت حركة الأسواق في إقليم كوردستان نتيجة تأخر صرف الرواتب واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي. وقد أدّى ذلك إلى انحسار فرص العمل وتراجع مصادر الرزق، مما فاقم من حجم المخاطر التي تهدد الإقليم وسكانه.»

بالإضافة إلى ذلك، يُعد ضعف أداء وقدرات شريحة كبيرة من الممثلين الكورد في البرلمان ومؤسسات الدولة في بغداد، وعدم إتقانهم للغة العربية وضعف مهاراتهم الدبلوماسية والتفاوضية، أحد الأسباب الرئيسية للأزمات التي يواجهها الإقليم. ويعكس ذلك عدم تعيين الأشخاص المناسبين في المناصب الحيوية بالعاصمة، مما يحول دون قدرة ممثلي الكورد على التصدي لتلك الأزمات، وفرض مطالبهم وحقوقهم الدستورية في بغداد

في ظل هذا الوضع الصعب، تقع على عاتق الأطراف السياسية في كوردستان، وخصوصا الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، مسؤولية تشكيل حكومة قوية، خدماتية وشفافة، تعمل على إحياء البرلمان، وتعيين الكفاءات المؤهلة في المناصب الحكومية والبرلمانية، سواء في بغداد أو إقليم كوردستان. كما يتوجب إعادة تنظيم الموارد الداخلية والنفطية والمنافذ الحدودية، إلى جانب التصدي للفساد والظواهر السلبية في كافة المؤسسات، وذلك بهدف إنقاذ المواطنين ومؤازرتهم، وتخفيف معاناتهم في هذه المرحلة الحرجة.

وتنظر أنظار الشعب الكوردي شاحصة نحو الأطراف الرئيسية في المشهد السياسي والحكومة المستقبلية، مترقبة اتخاذ خطوات جريئة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية ورفع مستوى الخدمات. فهم يدركون أن تحقيق هذه الأهداف الحيوية لا يتم إلا بجهود الكورد أنفسهم.

من خلال هذه الخطوات، ستُستعاد الثقة أولا وقبل كل شيء، وبالتزامن مع ذلك يمكن التصدي لبعض الأزمات وتعزيز مكانة الإقليم ودوره الإقليمي.



رئيس الجمهورية يزور محافظة حلبجة للتهنئة وتأكيد الدعم..

فخامته يؤكد: حلبجة ستظل رمزاً للصمود والتحدي في وجه الظلم

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، والسيدة الأولى شانا ز إبراهيم أحمد، يرافقهما عدد من المستشارين في رئاسة الجمهورية، الأربعاء ٢٣ تموز ٢٠٢٥، مبنى محافظة حلبجة.

وخلال الاجتماع الذي ضم محافظ حلبجة السيدة نوحه ناصح وعدد من المسؤولين تم بحث الأوضاع العامة في المحافظة وسبل تعزيز الاستقرار الأمني والاقتصادي فيها، حيث أكد رئيس الجمهورية ضرورة اعتماد تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، للارتقاء بالواقع الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات، مؤكداً على أن استقرار العراق على المستوى الأمني يعد منطلقاً نحو التطور على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق النهضة والتنمية الشاملة في البلاد، وأن المسؤولين في المحافظة، ورؤساء الوحدات الإدارية يتحملون مسؤولية خدمة المواطن لتأمين الحياة الكريمة التي يستحقها.

واستمع السيد الرئيس إلى شرح مستفيض من محافظ حلبجة بشأن الإجراءات والخطط

المتبعة لتنفيذ المشاريع الخدمية وعمليات البناء والإعمار فيها، كما عبرت المحافظ عن سعادتها بزيارة السيد رئيس الجمهورية، معربة عن شكرها لاهتمام فخامته، مؤكدة عدم ادخارها أي جهد من شأنه النهوض بواقعها على مختلف الصعد.

زيارة النصب التذكاري لشهداء حلبجة

وزار السيد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، والسيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، النصب التذكاري لشهداء حلبجة، ووضع إكليلا من الزهور على ضريح الشهداء.

وخلال مراسم وضع إكليل الزهور، ألقى رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد كلمة أعرب فيها عن سروره بزيارة المحافظة، وأكد أن هذه الزيارة هذه المرة لها معنى خاص، بعد أن أصبحت حلبجة محافظة.

وأشار فخامة رئيس الجمهورية إلى الأهمية التاريخية لحلبجة حيث كانت عبر العصور مركزا ثقافيا وحضاريا وأنجبت العشرات من الشعراء والأدباء والسياسيين والمناضلين في الحركة الوطنية وبرزت فيها نساء قياديات.

وأضاف السيد الرئيس أن حلبجة تعرضت على يد النظام الدكتاتوري إلى أبشع جريمة هزت الضمير الإنساني وذلك بقصف المدينة بالسلاح الكيماوي والذي أسفر عن استشهاد أكثر من خمسة آلاف من المواطنين الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ.

ودعا السيد الرئيس حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية إلى إعادة إعمار المحافظة وتنفيذ المشاريع الخدمية فيها وتقديم الخدمات للمواطنين والاسهام في تطوير المحافظة في مختلف الجوانب.

، عبّر رئيس الجمهورية عن تضامنه العميق مع أهالي المدينة، مؤكداً أن «حلبجة ستظل رمزاً للصمود والتحدي في وجه الظلم، وأن تضحيات أبنائها لن تُنسى في ذاكرة الوطن»، مشيراً إلى أن «حلبجة كانت تتمتع بمكانة مهمة في كل العصور ونثمن استحداثها كمحافظة ومهما فعلنا فإنه قليل بحق هذه المحافظة المظلومة».

التزام الدولة بتحقيق العدالة وتعويض المتضررين

وأضاف سيادة الرئيس أن «زيارة حلبجة ليست فقط لتكريم الشهداء، بل للتأكيد على التزام الدولة بتحقيق العدالة وتعويض المتضررين، والعمل على تحسين أوضاع المدينة وتنميتها».

وتفقد فخامة رئيس الجمهورية أقسام النصب التذكاري لشهداء حلبجة، واطلع، على المجسمات والمشاهد المروعة التي توثق جريمة قصف حلبجة بالسلاح الكيماوي من قبل النظام الدكتاتوري.

وتتزامن مع الزيارة إعلان عدد من المشاريع الخدمية والتنموية في المحافظة، من بينها إعادة تأهيل البنى التحتية، وتطوير المرافق الصحية والتعليمية. كما وجّه فخامة الرئيس بتشكيل لجنة رئاسية مشتركة مع الحكومة المحلية لمتابعة تنفيذ هذه المشاريع وضمان إيصال الخدمات الأساسية للمواطنين.

والتقى الرئيس عبداللطيف جمال رشيد عدداً من الناجين من المجزرة، واستمع إلى شهاداتهم الشخصية المؤلمة، متعهداً بأن تكون هذه المأساة حافزاً دائماً لبناء عراق خالٍ من الاستبداد والتمييز، تسوده العدالة والمواطنة الحقة.

دعم رئاسي لجامعة حلبجة والكليات والمعاهد وتطويرها

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٣ تموز ٢٠٢٥، جامعة حلبجة. وخلال اجتماع مع رئيس وعمداء الكليات وأعضاء مجلس الجامعة، رحب رئيس الجامعة الدكتور بمو برويز عزيز بزيارة فخامة رئيس الجمهورية والوفد المرافق له، معرباً عن شكره لفخامة الرئيس لدوره البارز في تحويل حلبجة إلى محافظة ودعمه للجامعات والمراكز الأكاديمية وتشجيعه لعمليات التنمية وإعادة إعمار المحافظة. وفي كلمة لفخامته، أعرب رئيس الجمهورية عن سعادته بزيارة جامعة حلبجة ولقائه بالكوادر العلمية والأكاديمية، موضحاً دعمه لعمل الجامعات والكليات والمعاهد وتطويرها وبما يحقق الأهداف المرجوة منها في تعزيز رصانة وسمعة الجامعات، والارتقاء بمستواها العلمي لتخريج كوادر تستفيد منها مؤسسات الدولة. وشدد السيد الرئيس على ضرورة العمل المشترك والتعاون من أجل خدمة المواطنين و ترسيخ الأمن والاستقرار والحفاظ على المكتسبات الوطنية المتحققة، التي جاءت بعد التضحيات الجسام التي قدمها أبناء شعبنا في سبيل نبيله حريته وكرامته وحماية الوطن.

المحكمة الاتحادية ترد دعويين ضد تشريع قانون استحداث محافظة حلبجة

يذكر ان المحكمة الاتحادية العليا في العراق ردت في جلسته الثلاثاء ٢٠٢٥/٧/٢٢، دعويين مقامتين لدى المحكمة ضد قانون استحداث محافظة حلبجة. وأقيمت الدعوى الأولى من قبل ٥ أعضاء في مجلس النواب، ضد رئيس المجلس ونائبه، حيث «طلبوا الحكم بعدم صحة وعدم دستورية الإجراءات المتخذة من قبل المدعى عليهم بصفتهم رئيساً ونائباً أول ونائباً ثاني ممثلين لسلطة اتحادية وهي مجلس النواب بفرض التصويت على قانون استحداث محافظة حلبجة وايضاً التصويت على بعض الدرجات الخاصة دون تحقق النصاب الدستوري اثناء التصويت». كما طالبوا بـ«إصدار أمر ولائي مستعجل بإيقاف إجراءات اصدار قانون استحداث محافظة حلبجة لعدم إمكانية تدارك آثاره الى حين حسم هذه الدعوى».

أما الدعوى الثانية، فأقيمت من قبل عضو مجلس النواب أمير المعموري، ضد رئيس الجمهورية، إضافة لوظيفته، حيث طالب فيها «الحكم بعدم صحة اجراء المدعى عليه/ إضافة لوظيفته بإصدار المرسوم الجمهوري المرقم (١٩) المؤرخ في ٢٠٢٥/٤/٢٩ الخاص (باستحداث محافظة باسم محافظة (حلبجة) في إقليم كردستان العراق لتكون المحافظة التاسعة عشر في جمهورية العراق ويكون مركزها قضاء حلبجة)»، ودعا أيضاً الى «إصدار أمر ولائي مستعجل يقضي بإيقاف تنفيذ المرسوم الجمهوري المذكور آنفاً الى حين حسم الدعوى». وقد ردت المحكمة الاتحادية الدعويين اليوم.



رئيس الجمهورية: أهمية العمل المشترك بين الجيش والبيشمركة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢١ تموز ٢٠٢٥ في قصر بغداد، وزير البيشمركة السيد شورش إسماعيل.

وجرى خلال اللقاء، بحث مستجدات الأوضاع الأمنية في العراق عامة وفي إقليم كردستان خاصة، حيث أكد رئيس الجمهورية أهمية رفع إمكانات البيشمركة وتطوير قدراتها القتالية، مشيراً فخامته إلى أهمية تفعيل آليات التنسيق والعمل المشترك مع الجيش وبقيّة القوات الأمنية وبما يرسخ الأمن والاستقرار في إقليم كردستان وأنحاء البلاد.

من جانبه أعرب السيد إسماعيل عن شكره وتقديره لتوجيهات السيد الرئيس، مؤكداً حرص وزارة البيشمركة على حماية الإقليم والمساعدة في تثبيت أسس الأمن والأمان في البلاد.



الرئيس بافل: يجب عدم وضع العراقيل أمام التفاهم حول الرواتب

إشادات أمريكية بدوره في التقريب بين الأطراف المختلفة للتوصل الى التفاهم

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني ، الاثنين ٢٠٢٥/٧/٢١ في دباشان، ستيف بيتنر، القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية في اقليم كردستان.

وخلال اجتماع حضره شالو كوسرت رسول، جرى التباحث حول آخر المستجدات السياسية، حيث تم التأكيد على تعزيز العلاقات والتعاون بين اقليم كردستان والولايات المتحدة.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني الى الأوضاع الصعبة التي يعيشها المواطنون بصورة عامة ومتقاضي الرواتب خاصة، حيث قال: «يجب عدم وضع العراقيل أمام التفاهم الذي تم التوصل اليه حول مسألة الرواتب، حيث نسخر جهودنا ومساعدتنا لتنفيذه، ونحن على اتصال مستمر مع الجهات المعنية كافة».

وأضاف الرئيس بافل: «على الفرق الفنية إنجاز مهامها الآن والعمل على حل العراقيل التي تواجههم».

من جانبه، أشاد القنصل العام الأمريكي بدور الرئيس بافل جلال طالباني، في التقريب بين الأطراف المختلفة للتوصل الى هذا التفاهم المشترك».



الاتحاد الوطني يؤمن بسياسة حل المشكلات عن طريق الحوار

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني، الاثنين ٢٠٢٥/٧/٢١ في دباشان، اندرو بيزلي القنصل البريطاني العام في اقليم كوردستان. وخلال اللقاء الذي حضره شالو كوسرت رسول، ناقش الجانبان آخر المستجدات السياسية والاقتصادية، وتم التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون بين جميع الاطراف في اقليم كوردستان والعراق من اجل التغلب على التحديات.

التفاهم الجديد بين اقليم كوردستان والعراق، كان المحور الرئيسي للقاء، وقال الرئيس بافل جلال طالباني: نحن كممثلين عن شعب كوردستان توجهنا الى بغداد واجرينا حوارات مع الاطراف ذات العلاقة للوصول الى تفاهم لارسال الرواتب، لان الموظفين في اوضاع صعبة، والان حان الوقت لتنفيذ هذا التفاهم، واتمنى الا توضع اية عراقيل امامه، واستئناف تصدير النفط باسرع وقت.

واضاف الرئيس بافل جلال طالباني: الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤمن بسياسة حل المشكلات عن طريق الحوار وجهودنا لحماية الحقوق الدستورية للموظفين.



تأكيدات على تعزيز العلاقات والتعاون بين إقليم كردستان وإيران

الرئيس بافل يدعو حكومة الإقليم وبغداد إلى الالتزام بالتفاهم المشترك

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني، الأربعاء ٢٠٢٥/٧/٢٣ في دباشان فرامرز أسدي، القنصل العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أربيل، ومحمد محموديان، القنصل العام الإيراني في السليمانية. وخلال اجتماع حضره عماد أحمد والدكتور خسرو غول محمد، عضوا المكتب السياسي للاتحاد الوطني، جرى التباحث حول الأوضاع العامة في العراق والمنطقة. واتفق الجانبان خلال اللقاء على تعزيز العلاقات والتعاون بين إقليم كردستان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا سيما من خلال تهيئة الأرضية لتوسيع التبادل التجاري والعمل المشترك. كما كان الاتفاق الجديد بشأن الرواتب محورا آخر من اللقاء، حيث دعا الرئيس بافل حكومة إقليم كردستان وبغداد إلى الالتزام، وقال: «جهودنا ستستمر، ونشدد على ضرورة تأمين حياة مستحقة لشعبنا العزيز».



الاتحاد الوطني يجدد الدعم لاتحاد نساء كردستان

استقبل السيد رفعت عبد الله، نائب رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني الاربعاء ٢٠٢٥/٧/٢٣ سكرتيرة والهيئة الإدارية لمنظمة اتحاد نساء كردستان، وجدد دعم وتأييد الاتحاد الوطني لمهام المنظمة ودورها في تعزيز مكانة المرأة. وأشاد رفعت عبد الله بنضال اتحاد نساء كردستان في النهوض بقضية المرأة، مشيراً إلى أن «المنظمة أدت دوراً ريادياً في توعية نساء كردستان بحقوقهن وخضن نضالاً واسعاً في هذا المجال»، وأكد أن «المنظمة كانت طليعية ومثابرة في تطوير قدرات النساء، وأن مكانتها راسخة ومشهودة في سبيل هذا الهدف»، متمنياً أن يكون «نضالها المدني خلال هذه المرحلة الجديدة من التغيير أكثر تأثيراً وفعالية».

كما أشار نائب رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني إلى «الدور التاريخي للرئيس مام جلال واصفا إياه بالحامي والمدافع القوي عن حقوق المرأة»، وقال: «نحن مستمرون في دعمكم والعمل معكم على نهج وثقافة الرئيس مام جلال».

وأوضح السيد رفعت عبد الله أن «منظمة اتحاد نساء كردستان كانت بمثابة مدرسة كبيرة ومنصة انطلقت منها مئات النساء الكفوآت»، وقال: «على سبيل المثال، كانت السيدة هيرو خان، إلى جانب نضالها السياسي والپيشمركايتي، صاحبة دور كبير وملهم في الحركة النسوية وداخل هذه المنظمة، وبصمتها واضحة في تاريخ النضال النسوي».

وأكد رفعت عبد الله على «ضرورة توسيع جهود منظمة اتحاد نساء كردستان وتعزيز التنسيق مع منظمات المجتمع المدني من أجل أداء دور أكبر في الدفاع قضايا المرأة».



الاقليم يؤكد الإيفاء بالتزاماته ويدعو الى ارسال رواتب المواطنين

عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء ٢٣ تموز (يوليو) ٢٠٢٥، اجتماعه الأسبوعي الاعتيادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني.

وتضمن المحور الرئيسي للاجتماع، مناقشة آخر تطورات تنفيذ الاتفاق الأخير والتفاهم المشترك المبرم بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، وأكد المجلس أن إقليم كردستان قد نفذ جميع التزاماته بالكامل.

وفيما يتعلق بحصة الخزينة الاتحادية من الإيرادات غير النفطية للإقليم، أودعت وزارة المالية والاقتصاد في حكومة الإقليم مبلغ ١٢٠ مليار دينار نقداً في حساب وزارة المالية الاتحادية بناءً على ما نص عليه الاتفاق.

إضافة إلى ذلك، أرسلت قوائم الرواتب المصادق عليها لشهري أيار وحزيران، كما أجري التدقيق فيها من قبل وزارتي المالية الاتحادية والإقليم بشكل مشترك ووفق تقرير ميزان المراجعة الشهري، في حين يواصل الفريق المشترك لديواني الرقابة الماليين للحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم التدقيق الدوري للإيرادات والنفقات، حيث قدم إقليم كردستان في هذا الإطار كافة البيانات المتعلقة بالإيرادات والنفقات وبشفافية تامة.

وفيما يخص ملف النفط، قدمت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان خلال الأيام الماضية، ومن خلال لجنة مشتركة، كامل التسهيلات للجنة المشتركة المشكلة من وزارة النفط الاتحادية وشركة تسويق النفط (سومو)، إذ شمل ذلك توفير المعلومات والبيانات، وتنظيم زيارات ميدانية لجميع حقول النفط في الإقليم، إذ توصلت اللجنة الفنية في الوزارتين إلى بروتوكول مشترك لاستئناف تصدير النفط عبر (سومو) للكميات المنتجة حالياً في الإقليم، وذلك لأن الإنتاج تراجع بشكل كبير مؤخراً بسبب الاعتداءات الإرهابية بالطائرات المسيّرة على حقول نفط الإقليم.

وأعرب مجلس الوزراء عن بالغ تقديره للموقف المسؤول والصمود الذي أبداه شعب كردستان، والذي رغم الظروف المالية القاسية والقرارات الجائرة وغير الدستورية، أبدى تفهماً كاملاً للطرف الاستثنائي المفروض على الإقليم. وأكد المجلس أنه، وبروح عالية من المسؤولية، سيواصل الدفاع عن الكيان الدستوري لإقليم كردستان، ولن يدخر جهداً في سبيل تأمين رواتب ومستحقات مواطنيه ولن يتنازل عن حقوقهم.



واشنطن تجدد أهمية دفع رواتب كردستان بانتظام واستئناف تصدير النفط

بيان حول الاتصال الهاتفي لوزير الخارجية الأمريكي برئيس الوزراء العراقي

البيان أدناه منسوب إلى المتحدث الرسمي تامي بروس:

تحدث وزير الخارجية ماركو روبيو في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٢٥ مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بشأن الهجمات الأخيرة على البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك تلك التي تديرها شركات أمريكية، وشدد على أهمية محاسبة الحكومة العراقية لمرتكبيها ومنع وقوع هجمات مستقبلية.

وأشار الوزير إلى أهمية دفع رواتب موظفي إقليم كردستان العراق بانتظام واستئناف تصدير النفط عبر خط أنابيب العراق-تركيا.

كما جدد الوزير قلق الولايات المتحدة البالغ إزاء مشروع قانون هيئة الحشد الشعبي المعروض حالياً على مجلس النواب، وأكد أن أي تشريع من هذا القبيل من شأنه أن يُرسخ النفوذ الإيراني والمجموعات الإرهابية المسلحة، وهو الأمر الذي يقوض سيادة العراق.

وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب المتحدث الرسمي

الى ذلك اصدر مكتب رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني بيانا حول هذا الاتصال الهاتفي كالآتي:

تلقى رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الأمريكي السيد ماركو

روبيو، جرى خلاله استعراض العلاقات الثنائية والأوضاع العامة في المنطقة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء دعم العراق لجهود تثبيت الاستقرار بالمنطقة، واستدامة اتفاقات وقف إطلاق النار، ووقف العدوان. وأشار سيادته إلى الاعتداءات الأخيرة التي تعززت لها منشآت حيوية وبنية تحتية في إقليم كردستان العراق وفي محافظتي صلاح الدين وكركوك، ووصفها بأنها تستهدف الاقتصاد الوطني العراقي، مؤكداً أن الأجهزة الأمنية تتابع مصادر الهجمات مع التحالف الدولي لمحاربة داعش.

وأعرب السيد السوداني عن استغرابه لتزامن هذه الهجمات مع اتفاق المبادئ بين وزارة النفط والشركات الأمريكية المستثمرة العاملة في الإقليم، لاستثمار عدد من الحقول النفطية في كركوك وصلاح الدين.

وتطرق الاتصال إلى قانون الحشد الشعبي، حيث أشار سيادته إلى أن طرح هذا القانون أمام مجلس النواب يأتي ضمن مسار الإصلاح الأمني الذي انتهجته الحكومة، وهو جزء من البرنامج الحكومي المعتمد من مجلس النواب، وقد شمل هذا المسار إقرار قوانين مماثلة لأجهزة أخرى ضمن قواتنا المسلحة، مثل جهازي المخابرات والأمن الوطني، وأن الحشد الشعبي هو مؤسسة عسكرية عراقية رسمية تعمل في ظل صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة.

وأشار السيد رئيس مجلس الوزراء إلى أن التزام حكومة إقليم كردستان العراق بتسليم النفط المنتج والإيرادات غير النفطية إلى الخزينة العامة، عبر قرار مجلس الوزراء الأخير، وفي إطار نصوص قانون الموازنة النافذ، وقرار المحكمة الاتحادية ذي الصلة، قد ساعد على حل العقبات المالية والقانونية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، موضحاً أن الالتزام الوطني والدستوري للحكومة تجاه المواطنين العراقيين، ينعكس على خطواتها في جميع المجالات.

وجدد سيادته التأكيد على رؤية العراق الاقتصادية، وأهمية استئناف تصدير النفط عبر الأنابيب العراقي التركي، وإيقاف كل أشكال التهريب والممارسات غير القانونية التي تتعرض لها الثروة النفطية.

الإطار التنسيقي: قصف الشركات النفطية في الإقليم تهديد مباشر للثروة الوطنية

الى ذلك أدان الإطار التنسيقي، استمرار القصف على الشركات النفطية في إقليم كردستان، كما طالب باستكمال التحقيق بشأن حريق الكوت بمحافظة واسط.

وعقد الإطار التنسيقي اجتماعه الدوري الـ ٢٣٥، على المستوى القيادي، الاثنين ٢٠٢٥/٧/٢١، في مكتب هادي العامري، وبحضور رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، حيث ناقش، بحسب بيان صادر عن الدائرة الاعلامية للإطار التنسيقي، «آخر التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية»

وأضاف البيان: «أدان الإطار التنسيقي استمرار القصف الذي يستهدف الشركات النفطية في إقليم كردستان، لما يمثله من تهديد مباشر للثروة الوطنية، والمصالح العامة، وضرب لبيئة الاستثمار، وتعدّد سافر على الاستقرار»، داعياً «الحكومة إلى موقف حازم لكشف من وراء هذه الاعتداءات ومنع تكرارها».

وأضاف البيان، أن «الإطار التنسيقي كرر أسفه وحزنه لفاجعة الحريق في محافظة واسط، التي أودت بحياة عدد من الأبرياء، مطالباً باستكمال التحقيق، ومحاسبة كل من يثبت تقصيره، خصوصاً مع تصاعد وتيرة الحرائق في الأشهر الأخيرة بشكل يثير الريبة».



العراق عن خط أنابيب النفط مع تركيا: لا إنهاء بل تجديد للتعاون

أصدرت وزارة النفط العراقية توضيحاً حول ما يتم تداوله بشأن إنهاء العمل بالاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة مع تركيا بخصوص خط أنابيب النفط الخام الممتد بين البلدين، مؤكدة الوزارة أن ما نشر حول قرار رئاسي تركي بإنهاء الاتفاقية اعتباراً من ٢٧ يوليو (تموز) ٢٠٢٦ لا يعني وقف التعاون، بل يأتي في سياق بنود الاتفاقية الأصلية التي تنص على انتهاء صلاحيتها في هذا التاريخ، وضرورة إرسال طلب خطي بالرغبة في الإنهاء قبل عام واحد.

وأوضح مصدر مسؤول في وزارة النفط لـ«وكالة الأنباء العراقية» أن «الاتفاقية العراقية التركية الموقعة عام ١٩٧٣ وتعديلها عام ٢٠١٠، أشارت إلى انتهاء نفاذها في يوليو ٢٠٢٦، واشترطت في حال رغبة أي من الطرفين بإنهائها أن يُرسل طلباً خطياً برغبته في الإنهاء إلى الطرف الآخر قبل سنة واحدة من تاريخ انتهاء نفاذية هذه الاتفاقية».

وأضاف المصدر أنه «استناداً إلى ذلك، أصدرت الحكومة التركية هذا اليوم قرارها المتضمن إنهاء الاتفاقية وفقاً لبنودها السابقة».

وأكدت وزارة النفط العراقية حرصها على ديمومة العلاقات الاقتصادية مع تركيا، مشيرة إلى أنها بدأت المفاوضات مع الجانب التركي منذ يوليو ٢٠٢٤ لتمديد الاتفاقية الحالية.

وفي سياق متصل، أرسلت وزارة الطاقة التركية رسالة إلى وزارة النفط العراقية أبدت فيها رغبتها بتجديد الاتفاقية، مرفقةً مسودة اتفاقية جديدة للتعاون في مجال الطاقة. وتتضمن المسودة التركية الجديدة آفاقاً أوسع للتعاون، لتشمل ليس فقط النفط والغاز، بل أيضاً الصناعات البتروكيمياوية والكهرباء، بهدف توسيع مجالات التعاون بين البلدين الجارين.

واختتم المصدر تصريحه بأن «وزارة النفط العراقية بصدد مراجعة مسودة الاتفاقية المرسلة من الجانب التركي والتفاوض معه بشأنها، وصولاً إلى الصيغة التي تخدم مصلحة كل من العراق وتركيا».

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



د. عدالت عبدالله:

حُديبية عراقية داخلياً وخارجياً

العراق بحاجةٍ إلى مزيدٍ من الاستقرار والوئام الداخلي، حتى يستعيد المواطن ثقته بالدولة ومؤسساتها وبالعملية السياسية.

كما أنه يتعطش لإبرام معاهدةٍ على غرار معاهدة الحديبية (٦٢٨م) في بعدها الزمني، أو صلحٍ بمثابة صلح الحديبية في عهد الرسول (ص)، ولكن ليس مع طرف دون غيره، وإنما مع جميع الفرقاء والجهات في الداخل والخارج، وذلك لاستثمار الوقت وتكريسه لتحقيق مطامح جمة ومكبوتة في قلوب العراقيين،

العراق في غنى عن المزيد من الأزمات والصراعات الداخلية الخانقة

أبرزها انطلاق العمران المادي والمجتمعي والنفسي، الذي تفتقر إليه البلاد والعباد، وإرساء قواعد دولة القانون والتسامح، والدعوة السياسية القائمة على مفاهيم وقيم عصرية، خالية من النزعات البالية، ومفعمة بروح التجدد والتحضر والتطور، بحيث تشجّع الدول في المنطقة والعالم على التعامل مع العراق، وبناء علاقات صداقة وعلاقات استراتيجية وسياسية واقتصادية تخدم البلد وتُسهم في تطويره وازدهاره. كما أن العراق في غنى عن المزيد من الأزمات والصراعات الداخلية الخانقة، التي تُفسد مشاريع بناء الدولة القوية، وخطط تنشئة مجتمع متماسكٍ وموحد. فكلما ظهرت أزمات وصراعات جديدة ومتجددة، تراجعت معها الأمنيات والآمال، وعاد شبح الفتنة والتمزق، وانعدام الأمان، وفُقدت الثقة بالحاضر والمستقبل، وبالعملية السياسية برمّتها. كما يستوجب الابتعادُ تمامًا عن أي تورطٍ في حروب وصراعات المنطقة، التي تكون في الغالب على حساب الاستقرار الداخلي.

بمعنى آخر، إن مسؤولية النخبة السياسية في العراق، وأصحاب القرار فيه، كبيرة جدًا، ويجب عليهم انتهاز سياسة احتواء الأزمات والصراعات الداخلية، إن لم يستطيعوا تصفيرها وإنهاءها كليًا.

فالعراق بأمس الحاجة إلى استثمار الزمن، وتعويض الأزمنة التي أهدرت في الحروب، والدمار، ونسف الطاقات والقدرات التي يمتلكها أبنائه، والتي تُهدر بسبب تضييع الوقت في صراعاتٍ ثانوية، بدلاً من توظيفها في مشاريع البناء والتطوير والتقدم.

«صحيفة «الزمان» اللندنية



هيو محمد:

الحوار والتفاهم لايقات المسيرات وصرف الرواتب

وبالاستية والكيميائية، أكثر تأثيرًا وحسمًا في نتائج الحروب.

وقد شاهدنا خلال الحرب الأخيرة بين إسرائيل وأمريكا ضد إيران أثر هذه الأسلحة، لكن تلك كانت حربًا معلنة، ومصادر الأسلحة كانت معروفة، والضحايا سقطوا قبل أن تصل الضربات إلى أهدافها.

أما ما نلاحظه بعد تلك الحرب، فهو الضربات بالطائرات المسيّرة التي تستهدف مناطق متفرقة من إقليم كردستان، وحتى اليوم لم تُعرف الجهة التي تطلقها. إذا تأملنا جغرافية الإقليم، فسندرك أن القصف بالطائرات المجهولة يطال زاخو، السليمانية، كركوك، وأربيل، وبشكل يشبه أساليب حرب العصابات، حيث

*ترجمة وتحرير: نرمين عثمان محمد

قال بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، في الذكرى السنوية لتأسيس الحزب: «إذا تطلّب الأمر، سأذهب إلى بغداد من أجل حلّ مشكلة الرواتب.»

في زمن الكفاح المسلح (البيشمركة)، كان السلاح الأكثر خطورة وتأثيرًا على مواقعنا المكشوفة هو الطائرات المروحية، وخاصة النوع المعروف باسم «سمتي». وكان عدد كبير من رفاقنا الذين فقدناهم بسبب قصف تلك المروحيات، حين كنا نُضطر إلى التنقل جماعات.

أما اليوم، ومع تطور التكنولوجيا العسكرية، لم تعد طائرات الماضي ذات فاعلية كبيرة في المعارك، بل أصبح سلاح الطائرات المسيّرة، والصواريخ، والأسلحة النووية

عدم استقرار الإقليم لا يخدم مصلحة الشعب العراقي

العكس تماماً؛ استقرار الإقليم يعني استقرار بغداد، وتفاقم المشاكل يضعف أي حكومة في الحاضر والمستقبل. التعاون الأمني بين الطرفين سيُنهي يد المخبين ويعيد الأمن الوطني، مما يسهّل حكم البلاد والنهوض بالمجتمع. أفضل وسيلة لحل الخلافات بين الإقليم والحكومة الاتحادية هي الحوار والتفاهم.

المواقف الأخيرة للاتحاد الوطني الكردستاني، ممثلة في زيارات رئيسه بافل طالباني إلى بغداد، جاءت ترجمة لما أعلنه في ذكرى تأسيس الحزب في ملعب السليمانية في الأول من تموز الحالي، حيث قال: «نحن معكم في معاناة الرواتب، وسنستمر في جهودنا لحلها، وإذا اقتضى الأمر سأذهب شخصياً إلى بغداد.»

وبالفعل، أجرى الرئيس بافل طالباني لقاءات مع عدد من الشخصيات السياسية العراقية، أبرزهم رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، ما أسفر عن تفاهات مشتركة تتعلق بصرف الرواتب، وتسريع تشكيل قوة خاصة، وتتبع مصادر الطائرات المسيّرة التي تستهدف الإقليم، خاصة في مناطق مثل نينوى وتكريت.

هذه التطورات تؤكد أن طريق الحوار والتفاهم هو السبيل الوحيد للوصول إلى الاستقرار، أما لغة التهديد والقطيعة فلن تقود إلا إلى الفوضى وتردي الوضع الأمني والاقتصادي. لذلك، من واجب الجميع التصرف بمسؤولية واتخاذ خطوات حكيمة، لأن حماية الإقليم مسؤولية الجميع، وتحتاج إلى ذكاء في التعامل.

تتغير المواقع المستهدفة باستمرار.

الجهات التي تقوم بهذه الأعمال منظّمة وتعمل بتنسيق واضح، لكنها بلا اسم أو مسؤول معروف، ولذلك يمكن اعتبارها مجموعات تخريبية، لا حركات تحرر، كما كان حالنا في الماضي.

العراق دولة اتحادية، والكثير من الساسة العراقيين يتحدثون عن السيادة ووحدة البلاد، وهم يقفون بوجه أي خطاب أو محاولة للتقسيم، والإقليم محدد في الدستور العراقي. يجب أن تكون العلاقات بين بغداد وأربيل ضمن هذا الإطار الدستوري، حيث تتحمل بغداد كما أربيل مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار في الإقليم وسائر مناطق العراق (مع خصوصية معينة للإقليم طبعاً، ويمكن تحقيق ذلك عبر التعاون المشترك).

وعندما تحدث جريمة ما في الإقليم، ينبغي القبض على الجناة وتسليمهم إلى بغداد. لكن من المؤسف أن هناك جماعات مجهولة، تنفذ هجمات بمسيّرات على مواقع نفطية وعسكرية داخل حدود الإقليم، دون أن تقوم بغداد باتخاذ أي خطوات جديّة للحدّ من أفعالهم، رغم معرفتها بهم.

هذه الجماعات، رغم أن بعضها محسوب على أطراف سياسية مشاركة في الحكومة، إلا أنها تمارس هذه الأفعال التخريبية من داخل الأراضي العراقية.

ينبغي على الحكومة الاتحادية أن تدرك أن عدم استقرار الإقليم لا يخدم مصلحة الشعب العراقي، بل



بغداد وأنقرة بعد "تفكيك" العمال الكردستاني.. فرص أم أوهام؟

*** موقع «الحرية» الأمريكي**

العراق، سجل ميزان التبادل التجاري بين البلدين أرقاماً غير مسبوقة.

يرجح الباحث التركي، إسلام أوزكان، احتمال تطور العلاقات بين بغداد وأنقرة "إذا اكتمل نزع سلاح حزب العمال الكردستاني".

لكنه يستبعد انسحاب الجيش التركي من العراق "في القريب العاجل".

"ليس هناك معلومات عن وجود تنسيق مباشر بين الحكومة العراقية وتركيا بشأن إنهاء الوجود العسكري والقواعد التركية في العراق على المدى القريب"، يقول.

تقرير خاص-دلشاد حسين: في ١١ يوليو الجاري، أحرق عشرات من مسلحي حزب العمال، في مشهد رمزي، بنادقهم استجابة لنداء زعيم الحزب المعتقل في تركيا، عبدالله اوجلان لنزع السلاح في سياق اتفاق سلام مع أنقرة.

بعد عام ٢٠٠٣ تطورت العلاقات العراقية التركية بشكل ملحوظ، خصوصاً على المستوى الاقتصادي.

رغم استمرار وجود ملفات شائكة، مثل ملف المياه، والقواعد العسكرية التركية في شمال

أكثر من ٣٥٠ كيلومترا،
عبر جبال ومرتفعات
وعرة في الغالب.

وتنتشر قوات من
الجيش التركي داخل
أراضي إقليم كردستان
- العراق بعمق نحو
٤٠ كيلومترا. ووصلت

القوات التركية إلى قرى وبلدات قضاء العمادية التي
تبعد نحو ٢٠ كيلومترا عن مركز محافظة دهوك.

ويلفت أستاذ العلوم السياسية في الجامعة
المستنصرية ببغداد، عصام الفيلي، إلى أن عملية
السلام بين انقرة وحزب العمال الكردستاني إذا
اتخذت مسارها المفترض ستمهد لمزيد من الاستقرار
والعلاقات الاقتصادية المبنية على المصالح المشتركة
بين العراق وتركيا.

ويشدد الفيلي على ضرورة أن تتحرك الحكومة
العراقية لبحث إنهاء الوجود العسكري التركي في
شمال العراق.

“ المبررات التي كانت تعلنها تركيا سابقا هي
لمواجهة نشاط حزب العمال الكردستاني، وبعد إلقاء
العمال الكردستاني كل سلاحه، من الثابت والبدیهي
انتهاء التواجد العسكري التركي.”

ويشير الفيلي الى أن أبرز عقبة أمام إنهاء الوجود
العسكري التركي في الأراضي العراقية، يتمثل في أن
أنقرة ترى أن حضورها داخل العراق هو جزء من عملية
التوازن أمام النفوذ الإقليمي والإيراني في العراق.

لكن الخبير في العلاقات الدولية، مهند الجنابي،
يجد أن وجود الجيش التركي في العراق هو
ضمن تنسيق وتعاون عالي المستوى بين العراق
على المستوى الاتحادي وربما إقليم كردستان،

بعد عام 2003 تطورت العلاقات العراقية التركية بشكل ملحوظ

و“يبدو أن هذا
التنسيق يتم بشكل أكبر
مع حكومة أربيل، حيث
تعمل الاستخبارات
التركية بشكل وثيق مع
السلطات الكردية.”

يقول أوزكان إن
تركيا والعراق وقعا في

عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ اتفاقيات بشأن التعاون الأمني
وتبادل المعلومات الاستخباراتية.”

” هذا النهج التسهيلي من جانب بغداد ومساهماتها
في العملية قد يكون دافعا لأنقرة كي تتخذ موقفا
أكثر إيجابية بشأن سحب قواتها من قاعدة بعشيقة،
يضيف.

ولتركيا أكثر من ٢٠٠ نقطة عسكرية في شمال
العراق، مع بنية تحتية شبه دائمة.

ذلك يجعل من الانسحاب على المدى القريب أمرا
بالغ الصعوبة، يقول المحلل التركي.

تعتبر تركيا قواعدها في شمال العراق ضرورية لأمن
المنطقة وموازنة النفوذ الإيراني. ورغم أن الانسحاب
الكامل غير مرجح قريبا، فإن تفكيك حزب العمال
الكردستاني قد يمهد لمفاوضات مع بغداد بشأن
تقليص هذا الوجود، يتابع.

ويلفت إلى أن مخاوف تركية من نشاط قوات سوريا
الديمقراطية، التي تشكل “وحدات حماية الجناح
السوري للعمال الكردستاني” أكبر مكنوناتها.

ويعتقد رئيس مركز التفكير السياسي العراقي ،
الخبير السياسي إحسان الشمري، هو الآخر، أن “تركيا
لن تنسحب سريعا من العراق، خصوصا وأن اتفاق
السلام مع حزب العمال لا يزال في بدايته.

وتمتد الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا على مدى

ويُلمح الباحث الشمري إلى أن العلاقات العراقية-التركية كانت قائمة في السابق على ثلاثية: الأمن، والاقتصاد، والسياسة. لكن مع التقدم في ملف نزع

سلاح حزب العمال الكردستاني، يُتوقع أن تدخل العلاقات مرحلة جديدة، تُبنى على ركيزتي السياسة والاقتصاد، مع التركيز على توسيع التبادل التجاري.

ومع ذلك، فإن الانتقال إلى هذه المرحلة يظل مشروطاً بنجاح عملية نزع سلاح حزب العمال، وحلّه بالكامل، وخروجه من الأراضي العراقية.

من جانبه، يرى الباحث التركي إسلام أوزكان أن تمكّن العراق من أداء دور أكثر فاعلية في دعم عملية السلام سيساهم في تعزيز التعاون بين بغداد وأنقرة، وأشار إلى أن النهج السابق للحكومة العراقية ساهم في تقليص التوترات بين الطرفين.

ويلفت أوزكان إلى أن قدرة العراق على تحقيق توازن دقيق في علاقاته مع كل من إيران وتركيا ستُسهم في تعزيز فرص التعاون الإقليمي وتحديد مسار العلاقات الثنائية.

ويبرز ملف المياه كأحد أبرز أولويات العراق في المرحلة المقبلة، إذ تسعى بغداد إلى التوصل لاتفاق مع أنقرة يضمن زيادة الإطلاقات المائية من نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من الأراضي التركية، على خلفية الانخفاض الحاد في منسوب المياه بسبب بناء تركيا عددا من السدود في السنوات الأخيرة.

ويُعد هذا الملف من أكثر القضايا الاستراتيجية التي يطمح العراق إلى تسويتها مع الجانب التركي.

سجل ميزان التبادل التجاري بين البلدان أرقاما غير مسبقة

والحكومة التركية.

يقول الجنابي لـ"الحرّة" إن "بغداد وأنقرة ناقشتا المشاكل العالقة والمسائل المتعلقة بـPKK، وربما حصلت بغداد على وعود من أنقرة بأن تسحب

جيشها من العراق بعد إنجاز عملية السلام وتسليم مسلحي العمال سلاحهم بالكامل".

عملية سلام متأنية

وعلى الرغم من أن عملية السلام بين أنقرة والعمال الكردستاني بدأت خطواتها الأولى بإعلان حزب العمال الكردستاني حل نفسه في ١٢ مايو الماضي، وتسليم أول مجموعة من قاداته ومقاتليه السلاح، إلا إن العملية ما زالت تسير بتأن حذر.

ويلفت الباحث التركي إسلام أوزكان إلى أن البطء الذي تشهده العملية ناجم عن سعي الطرفين إلى عدم تكرار التجارب السابقة الفاشلة في ما يتعلق بالسلام. يُوضح أوزكان أن بطء عملية السلام يعود أيضا إلى تعقيدات مؤسسية في تركيا، إذ يتطلب المضي قدما إصدار عفو أو تعديلات قانونية تستوجب نقاشات برلمانية وإقناع فئات مجتمعية معارضة للاتفاق، مثل أسر الضحايا.

من الأمن إلى الاقتصاد والمياه

تنتظر العلاقات بين بغداد وأنقرة تحولا نحو مرحلة جديدة، تتركز فيها الأولوية على الاستثمار والتعاون الاقتصادي والتجاري، إلى جانب ملف المياه، الذي لا يزال من أبرز القضايا العالقة بين البلدين منذ سنوات.

وسككية تمر بالعراق،
لنقل البضائع بين
الشرق والغرب.

ويؤكد أوزكان أن
هذا المشروع يمكن أن
يعزز الترابط الاقتصادي
بين بغداد وأربيل
وأنقرة، ويعمّق علاقات

الاعتماد المتبادل، خاصة إذا ما تم ربطه بخط أنابيب
كركوك - جيهان. مضيفا أن هذه المشاريع من شأنها
أن تعزز موقع تركيا كمركز استراتيجي للطاقة في ظل
سعي أوروبا لتنويع مصادر الغاز بعيدا عن روسيا.
ويتطلع العراق كذلك إلى تفعيل تصدير النفط
عبر الأراضي التركية، من خلال إعادة تشغيل خطين
استراتيجيين:

الأول يمتد من كركوك عبر نينوى إلى الحدود
التركية، والثاني يمر من كركوك عبر إقليم كردستان
إلى ميناء جيهان.

ويشير خبير النفط والغاز، كوفند شيرواني، إلى
وجود أربعة ملفات أساسية تشكّل جوهر العلاقات
العراقية - التركية: الأمن، المياه، التجارة، والنفط.

ويقترح شيرواني بحث هذه الملفات في حزمة
واحدة لضمان مكاسب متبادلة، موضحا أن تركيا لديها
مصالح أمنية وتجارية ونفطية في العراق، بينما يمتلك
العراق مصلحة حيوية في ملف المياه. ومن هنا، يمكن
التوصل إلى تسوية شاملة: امتيازات تجارية وتعاون
أمني لتركيا، مقابل تعاون مائي ونفطي لصالح العراق.
لكن في تطور لافت، أعلن الرئيس التركي مؤخرا
إنهاء اتفاقية النفط الموقعة بين البلدين عام ١٩٧٣،
والتي تُعد من أقدم التفاهات الاقتصادية بين أنقرة
وبغداد. وبحسب القرار الرئاسي التركي، سيتوقف

وفي هذا السياق،
يشدد الخبير عصام
الفيلي على ضرورة أن
يستغل العراق المرحلة
الحالية لعقد اتفاقيات
مائية، تُدرج ضمن
استراتيجية الانفتاح
في العلاقات مع أنقرة،

ووصفا الظروف الحالية بـ"الفرصة الذهبية" التي
يجب ألا تُهدر.

ودعا الفيلي إلى أن تكون جميع الاتفاقيات
المتعلقة بالمياه برعاية الأمم المتحدة أو إحدى الدول
الكبرى، لضمان التزام الطرفين وتنفيذ بنودها على
نحو مستدام.

الاقتصاد على رأس القائمة

خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان
إلى العراق العام الماضي، وقع الجانبان ٢٦ اتفاقية
في مجالات متنوعة، من بينها مذكرة تفاهم بشأن
الإطار الاستراتيجي، وأخرى حول التعاون في
مجال المياه. وشملت الاتفاقيات قطاعات التجارة،
السياحة، التعليم، الصحة، الأمن، العلوم، التكنولوجيا،
الاستثمار، والرياضة.

وأكد أردوغان، خلال مؤتمر صحفي في بغداد عقب
توقيع الاتفاقيات، أن حجم التبادل التجاري بين
البلدين ارتفع إلى ٢٠ مليار دولار سنويا، وشدد على
أن بلاده "مصممة على المشاركة في مشروع طريق
التنمية لتحقيق التكامل التجاري والاقتصادي".

ويعد مشروع "طريق التنمية" من أبرز الرهانات
الاقتصادية العراقية، إذ يهدف إلى ربط تركيا وأوروبا
شمالا بالخليج العربي جنوبا، عبر شبكة نقل برية

لكونها تدرّ عليها إيرادات سنوية بملايين الدولارات، تشمل أجور التشغيل والصيانة، وحراسة الأنابيب، وإدارة محطات الضخ والتخزين والتفريغ في ميناء جيهان. وهذه

المهام تنفذها شركات تركية محلية، ما يجعل استثمار الخط ذا أهمية اقتصادية لأنقرة.

ويُشير شيرواني إلى أن تركيا تسعى عبر الاتفاق الجديد إلى تحقيق شروط مالية أفضل، من خلال رفع الرسوم والأجور مقارنة بما نصت عليه الاتفاقية السابقة.

السلام أولاً..

في السياق الأوسع، تبقى العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وبغداد مرتبطة بشكل وثيق بمستقبل العملية السياسية داخل تركيا نفسها، وتحديدًا ما يتعلق بمسار التسوية مع حزب العمال الكردستاني.

ويذكر شيرواني بأن هذه ليست المرة الأولى التي تدخل فيها تركيا في عملية سلام مع الحزب، فقد شهدت البلاد مبادرة سلام في عام ٢٠١٣، شملت انسحاب مقاتلي الحزب إلى مناطق داخل كردستان العراق، وإجراء تعديلات دستورية لتعزيز حقوق الكورد في تركيا. إلا أن تلك المبادرة انهارت لاحقًا عام ٢٠١٤، في أعقاب سيطرة وحدات حماية الشعب على مناطق محاذية للحدود التركية في شمال وشرق سوريا.

ومن ثم، فإن نجاح أو فشل جهود أنقرة الحالية لتصفية وجود الحزب داخل الأراضي العراقية، سيؤثر بشكل مباشر على طبيعة ومستقبل الشراكة الاقتصادية والأمنية مع بغداد.

بطء عملية السلام يعود أيضا إلى تعقيدات مؤسسية في تركيا

العمل باتفاقية خط أنابيب النفط الخام، وجميع البروتوكولات الملحقة بها، اعتبارًا من ٢٧ يوليو ٢٠٢٦.

هذا القرار يضيف بُعدًا جديدًا لمعادلة الطاقة والتفاوض بين البلدين، ويضع مستقبل التعاون النفطي في دائرة إعادة الترتيب.

مسودة جديدة.. لا قطيعة

في أعقاب إعلان أنقرة إنهاء اتفاقية خط أنابيب النفط المبرمة مع بغداد منذ عام ١٩٧٣، سارعت وزارة النفط العراقية إلى توضيح الموقف. وفي بيان نقلته الوكالة العراقية الرسمية، كشفت الوزارة أن وزارة الطاقة التركية وجّهت إليها رسالة أعربت فيها عن رغبتها في تجديد الاتفاق النفطي، وأرفقت بها مسودة اتفاقية جديدة للتعاون في مجال الطاقة، أشمل من السابقة.

المسودة المقترحة من الجانب التركي تتضمن التعاون في مجالات النفط، والغاز، والصناعات البتروكيميائية، والكهرباء، في إطار سعي أنقرة وبغداد إلى توسيع آفاق الشراكة الثنائية في قطاع الطاقة.

ويرى خبير الطاقة كوفند شيرواني أن إنهاء الاتفاقية لا يعني وقفًا فوريًا لصادرات النفط، خصوصًا في ضوء الاتفاق الأخير بين بغداد وأربيل، الذي ينص على استئناف تصدير نفط الإقليم بواقع ٢٣٠ ألف برميل يوميًا، مقابل التزام الحكومة الاتحادية بدفع رواتب موظفي الإقليم.

ويؤكد شيرواني أن تركيا لا ترغب فعليًا بوقف عمليات التصدير عبر خط الأنابيب العراقي - التركي،



القاضي فائق الزيدان:

أمواج «خور عبد الله» بين قرارين متناقضين

*رئيس مجلس القضاء الأعلى

٢٥/١١/٢٠١٣. وقد أودعت وثائق التصديق لدى الأمم المتحدة، وأُرسلت نسخة منها إلى المنظمة البحرية الدولية، فدخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ وأصبحت مُلزمة استنادًا إلى قاعدة pacta sunt servanda، وهي من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وتعني حرفيًا "يجب احترام المعاهدات" أو "يجب الوفاء بالالتزامات". وفي الوقت ذاته، استُكمل إجراءات التصديق في مجلس الأمة الكويتي.

عندما طُعن بعدم دستورية قانون التصديق، أصدرت المحكمة الاتحادية، قرارها المرقم (٢١/اتحادية/٢٠١٤) بتاريخ ١٨/١٢/٢٠١٤، فميّزت بين قانون تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات، الذي يتطلب أغلبية الثلثين بموجب المادة (٦١/رابعًا) من الدستور، وبين قانون

تُعَدّ اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله، المُبرمة في ٢٩/٤/٢٠١٢ بين جمهورية العراق ودولة الكويت، معالجة فنية وإدارية لآثار جريمة غزو الدكتاتور صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠ وما ترتب عليها من ترسيم الحدود بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣؛ إذ أكّدت مادتها السادسة أن الاتفاقية "لا تؤثر على الحدود بين الطرفين في خور عبد الله المقررة بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣.

صادق مجلس الوزراء العراقي على مشروع قانون التصديق في ١٢/١١/٢٠١٢، وأقرّه مجلس النواب بالأغلبية البسيطة بموجب القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٣، ثم نُشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٢٩٩) بتاريخ

أي قرار يطلق عليه عدول خارج هذه الضوابط يعد لغوا قانونيا

القانونية والحقوق المكتسبة. هذا التقييد يحافظ على استقرار التعاملات ويحمي مبدأ حجّة الأحكام المنصوص عليه في المادة (١٠٥) من قانون الإثبات، ويمنع أي سلطة قضائية من تبديل النتائج النهائية للنزاعات تحت ذريعة الإصلاح أو التطور.

ورغم خلوّ الدستور وقانون المحكمة الاتحادية من أي نص يُخوّل هذه المحكمة صلاحية العدول، أدرجت المحكمة في نظامها الداخلي نصاً موضوعياً هو المادة (٤٥)، يُجيز لها أن "تعدل عن مبدأ سابق... كلما اقتضت المصلحة الدستورية والعامة"، وهو إدراج يتجاوز الطبيعة الإجرائية للأنظمة الداخلية، ويخالف مبدأ تدرج القواعد القانونية؛ إذ إن النظام الداخلي أدنى مرتبة من القانون، ولا يصلح لتوسيع الاختصاصات. والأخطر من ذلك أن المحكمة، في قرارها المؤرخ ٢٠٢٣/٠٩/٠٤، لم تتراجع عن مبدأ، بل نقضت حكمها القطعي الصادر في ٢٠١٤/١٢/١٨ بشأن اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله، ووصفت النقص بالعدول، مع أن المادة (٤٥) نفسها تنص على أن العدول يرد على "المبدأ" لا على «الحكم». بهذا التصرف، تجاوزت المحكمة حجّة الأمر المقضي فيه، وأحدث فراغاً تشريعياً واضطراباً دبلوماسياً، لأن الحكم الملغى كان يؤسس للالتزام بمعاهدي مودّع لدى الأمم المتحدة. وعليه، فإن أي قرار يُطلق عليه "عدول" خارج هذه الضوابط، وخصوصاً إذا مسّ حكماً نهائياً أو صدر عن جهة لا تملك الاختصاص، يُعدّ لغواً قانونياً لا يُعتدّ به، ويلحق ضرراً مباشراً بمبدأ سيادة القانون وبثقة المتقاضين.

التصديق على اتفاقية معيّنة، الذي يُقر بالأغلبية البسيطة وفقاً للمادة (٥٩/ثانياً). وقررت المحكمة ردّ الدعوى لعدم استنادها إلى أساس دستوري أو قانوني، وبذلك تثبت شرعية الاتفاقية داخلياً، وحمتها من أي طعن لاحق، مانحةً الحكم قوة الأمر المقضي بمقتضى المادة (١٠٥) من قانون الإثبات، التي تُضفي على الأحكام الباتّة حجّةً فيما فصلت فيه من حقوق، ما دام الخصوم والموضوع والسبب لم يتغيروا.

بقي هذا الموقف مستقرّاً إلى أن نظرت المحكمة الاتحادية، في الدعوتين الموحدين المرقمتين (١٠٥/ وموحدتها ١٩٤/اتحادية/٢٠٢٣) في ٢٠٢٣/٠٩/٠٤، قضت المحكمة بعدم دستورية القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٣ وعدلت عن قرارها السابق (٢١/اتحادية/٢٠١٤)، مستندةً إلى وجوب التصويت بأغلبية الثلثين، وإلى المادة (٤٥) من نظامها الداخلي التي تُجيز لها العدول كلما اقتضت المصلحة الدستورية والعامة.

وإذا ما اعتُمد شرط (أغلبية الثلثين) الذي تبناه القرار الثاني في سنة ٢٠٢٣، فإن ذلك ينسحب تلقائياً على أكثر من (٤٠٠ اتفاقية) صدّق عليها سابقاً (بالأغلبية البسيطة)، فتُعتبر جميعها باطلة لعدم استيفائها النصاب الجديد. ما يعني عملياً نفس منظومة الاتفاقيات الدولية التي أبرمها العراق خلال العقدين الماضيين. كما ألغى القرار استقرار المراكز القانونية الناشئة عن اتفاق دولي مودّع لدى الأمم المتحدة، مما يُرتّب مسؤولية دولية محتملة على العراق. ويُعدّ العدول في التشريع العراقي أداة استثنائية تُمارَس بدقّة متناهية، إذ حصرها المشرّع في المادة (١٣/أولاً) من قانون التنظيم القضائي بالهيئة العامة لمحكمة التمييز الاتحادية وحدها، دون سائر المحاكم، وبشروط جوهرية، هي (أن يرد العدول على مبدأ قضائي مجرّد لا على حكم قطعي، وأن يُحال الملف من إحدى الهيئات التمييزية إلى الهيئة العامة، وأن يصدر قرار معلّل يُبين الحاجة الملحة)، مع عدم المساس بالمراكز

المرصد التركي و الملف الكردي



بيان نتائج اجتماع مجلس حزب المساواة وديمقراطية الشعوب

الموقع الرسمي لحزب (DEM) / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تضامنا مع أولئك الذين يقاتلون ضد ظلم داعش، في اليوم العاشر من المجزرة. ويؤكد في هذا العام التزامهم بمبادئ السلام والمساواة والحرية والاشتراكية.

المشاكل وآفاق الحلول

أولا: ناقش مجلس حزبنا، الذي انعقد في فترة تاريخية في تركيا ومنطقة الشرق الأوسط والعالم، التطورات، وقيم مرة أخرى المشاكل وآفاق الحلول. أظهرت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وسوريا

بيان نتائج اجتماع مجلس حزبنا المنعقد في أنقرة بتاريخ ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٢٥:

الذكرى الثالثة عشرة لثورة روج آفا التي قادها شعب شمال وشرق سوريا في ١٩ يوليو/تموز ٢٠١٢. يحيي اجتماع مجلس حزبنا، الذي يتزامن مع هذه الذكرى، ثورة روج آفا، ويتذكر بامتنان أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل المساواة وحرية الشعب. كما أحيى رئيس وزرائنا ذكرى ٣٣ من ركاب الأحلام الذين استشهدوا في سروج أثناء محاولتهم عبور كوباني،

السيد أوجلان في ٢٧ فبراير. إن التطورات التي شهدتها العام الماضي بشأن القضية الكردية التي لم تُحل منذ أكثر من مائة عام - من البرلمان في ١ أكتوبر ٢٠٢٤ إلى رسالة

السيد أوجلان التاريخية المصورة في ٩ يوليو ٢٠٢٥ وحرق الأسلحة في السليمانية في ١١ يوليو - قد جد إمكانية التوصل إلى حل سلمي ديمقراطي جديد. تظهر هذه الخطوات وجود إرادة قوية للانتقال من فترة الصراع إلى السياسة الديمقراطية. وصف السيد أوجلان المرحلة في رسالته بتاريخ ٩ يوليو/تموز بأنها «سياسة ديمقراطية» و«قانون متكامل». وأشار إلى أن البرلمان هو المكان الذي ستُتخذ فيه الخطوات اللازمة في المجالين القانوني والسياسي قبل ذلك. تهدف قوانين التكامل الديمقراطي/الإيجابي وقوانين الحرية، التي تُشكل محور هذه الرسالة، إلى بناء عقد اجتماعي جديد قائم على المساواة بين جميع الشعوب. وفي هذا السياق، سيكون للجنة التي ستُشكل في البرلمان دور تاريخي. وسيبذل حزبنا قصارى جهده لضمان أن يصل عمل هذه اللجنة إلى نتيجة هادفة وصحيحة، وأن تُحقق الخطوات التي ستُتخذ بعد ذلك.

رسائل إحراق الأسلحة في السليمانية

إن إحراق الأسلحة في السليمانية في ١١ يوليو/تموز هو إعلان عن طيّ صفحةٍ شجاعةٍ وحازمةٍ لتاريخ الصراع الذي دام نصف قرن. وقد أعلنت الحركة الكردية أمام العالم أجمع إرادة ثابتة لا رجعة فيها،

حزبنا هو الفاعل الرئيسي في المنصة السياسية الديمقراطية

وغزة أيضا أن النموذج الذي أنشأته ثورة روج آفا هو الحل الحقيقي الوحيد لمستقبل شعوب المنطقة. في أعقاب الهجمات الجهادية الأخيرة التي استهدفت اللهب والمسيحيين،

فإن مقتل مئات الخياطين في الهجمات ضد الخياطين من قبل عصابات داعش في السويداء يجلب سوريا على شفا حرب أهلية مرة أخرى.

ومع ذلك فإن الحل واضح إن الطريق إلى الحل هو أن يقرر الشعب السوري بإرادة حرة بناء سوريا بكل ألوانه ووجهات نظره بشأن الحل وأن يكون موضوع العملية. إن تجاهل النسيج الاجتماعي متعدد الهوية ومتعدد الأديان، وفرض تفاهم الدولة الواحدة لن يؤدي إلى أي نتيجة أخرى سوى تضخيم المعاناة وتعميق المشاكل التي فرضتها القوى الحاكمة على الشعب السوري. تشير التطورات الأخيرة في غزة أيضا إلى تطورات إشكالية للغاية من منظور الإنسانية.

الهجمات الإسرائيلية على المدنيين الذين ينتظرون في طوابير للحصول على الطعام والماء في غزة؛ إن وجود هذا العدد الكبير من الأطفال والنساء الذين يفقدون أرواحهم بسبب الجوع والمرض نتيجة حظر الغذاء والدواء والإمدادات الطبية هو النقطة الأخيرة التي يجلبها هذا الفهم للبشرية.

المرحلة الجديدة للسلام والديمقراطية

إن أهم جدول أعمال يتناوله مجلس حزبنا هو بلا شك المرحلة الجديدة التي تأتي فيها العملية بعد الدعوة إلى السلام والمجتمع الديمقراطي التي أعلنها

يُعد حزب
الديمقراطية الألمانية
(DEM) الفاعل الرئيسي
في المشهد السياسي
الديمقراطي، بهذا
الفهم والنهج والنضال،
وسيعزز هذا الدور في
الفترة المقبلة. تعتمد

إحراق الأسلحة في السليمانية إعلان عن طي صفحة شجاعة

المشاركة الأقوى والأكثر إخلاصاً وحزماً للمجتمع
بأسره في هذه العملية على اتخاذ الحكومة خطوات
ديمقراطية ملموسة دون تأخير. من الواضح أن
العملية تحتاج إلى خطوات ديمقراطية تبني الثقة، لا
أن تُضيّع الوقت.

ندعو القوى الديمقراطية، والمنظمات العمالية
والتجارية، والحركات النسائية والشبابية، والجماعات
الدينية، والمنظمات البيئية والحقوقية، وجميع
المواطنين ذوي الضمير، كلٌّ على حدة: لا يمكننا أن
نزرع السلام إلا معاً، ولا يمكننا أن ننشره اجتماعياً إلا
بالنضال معاً. يمكننا أن نتوج السلام بالديمقراطية.
ولتحقيق هذه الغاية، دعونا نُحوّل الاجتماعات العامة
إلى منتديات محلية أوسع حضوراً؛ دعونا ننشئ
منصات للسلام والديمقراطية في كل مقاطعة ومنطقة.
فلنرصد كل حالة انتهاك للحقوق، واستغلال بيئي،
وجرائم قتل نساء، وإساءة معاملة أطفال، واستغلال
في العمل، كجزء من هذه العملية.

لقد وعدنا شعبنا بالسلام والديمقراطية. والآن
هو الوقت المناسب لتحقيق هذا الوعد من خلال
قانون ديمقراطي، ومؤسسات ديمقراطية، ومشاركة
اجتماعية.

حزب المساواة وديمقراطية الشعوب

جمعية الحزب

٢٢ يوليو

كما وجهت نداء إلى
الدولة والحكومة.

إنهاء هذه العملية
المثيرة للجدل له
أهمية تاريخية. كما
أن تطبيق اللوائح
القانونية اللازمة لهذه
الخطوة سيمهد الطريق

أمام إرساء الديمقراطية في المجتمع. ويمكن مناقشة
ما يجب فعله لضمان حلٍّ دائمٍ وديمقراطيٍّ للقضية
الكردية وتحقيقه في بيئة ديمقراطية بعد هذه اللوائح
القانونية.

كل خطوة إيجابية تُتخذ ستعزز الإيمان
بالديمقراطية في تركيا، وإرادة العيش المشترك،
وترسيخ أسس المواطنة المتساوية.

الفاعل الرئيسي في المشهد السياسي

ثالثاً: لقد تُفّدت بنجاح غالبية الاجتماعات العامة،
التي خطط لها حزبنا، والبالغ عددها حوالي ألفي
اجتماع، انطلاقاً من منظور المجتمع الديمقراطي
والسلام. وقد عبّرت هذه الاجتماعات بوضوح عن
أن السلام سيكون ثمرة الجهود المبذولة، والثمن
المدفوع، والنضال المتصاعد من جانب المجتمع،
وتبنيه. أظهرت مشاركة النساء والشباب والعمال
والمثقفين والجماعات الدينية والحركات البيئية أن
القضية لا تتطلب تحولا سياسياً فحسب، بل تتطلب
تحولا اجتماعياً متعدد الطبقات. ومن الأهمية بمكان
إقامة صلة مباشرة بين إضفاء الطابع الاجتماعي
على السلام وحل القضايا الاجتماعية الملحة، مثل
المساواة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بين
الجنسين.



تونجر بكرهان: القضية الأساسية هي الحل الديمقراطي للقضية الكردية

الموقع الرسمي لحزب (DEM) / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

على أفضل وجه. لذلك، فإن ملاحظاتكم وتقييماتكم وانتقاداتكم واقتراحاتكم هنا ستمهد الطريق. أتمنى لكم اجتماعا ناجحا مقدما.

كما سيكون من المفيد لزملائنا السجناء أن ينفذوا هذه العملية معنا. التقينا مؤخرا بفيجن يوكسيكداغ وسمرا غوزيل في سجن كانديرا، وفي اليوم التالي، التقينا بصلاح الدين دميرتاش وسلجوق مزراكلي في سجن أدرنة. أرسلوا لنا أطيب تحياتهم وتمنوا لنا جميعا التوفيق.

هم أيضا رغبوا في مواصلة هذه العملية والكفاح

انعقد مجلس حزب المساواة وديمقراطية الشعوب في مقره الرئيسي للتخطيط للدورة الجديدة. وألقى الرئيس المشارك تونجر بكرهان، كلمة الافتتاح، ما يأتي نصها:

أهلا بكم أيها الأصدقاء الكرام، أحبيكم جميعا.

نعقد مجلس حزبنا في وقت بالغ الأهمية. أمل أن تجري مناقشات بالغة الأهمية هنا ونخرج بخطط مهمة للدورة القادمة. لقد شاركتكم في الاجتماعات التي عقدناها منذ أيام. لقد راقبتم وتتبعتم الوضع المحلي

عقد اجتماعي جديد،
يوحد جميع الشعوب
والأديان في سوريا تحت
سقف مشترك ومتساوٍ.
لا يمكن تحقيق
السلام والاستقرار
الدائمين إلا على أساس
المشاركة المتساوية

القوة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تقدم الحل هي الكرد

والديمقراطية للشعب، الآن، ونحن نحتفل بذكرى ثورة
روج آفا. وسنواصل قول هذا. هذه هي الحقيقة. هناك
صراعات حادة في الشرق الأوسط وسوريا، لكن لا أحد
يملك مشروع حل. يدركون ذلك عندما يُذبح الدروز.
وعندما تظهر مشكلة أخرى، يحاولون تعطيل القافلة
على الطريق. القوة الوحيدة التي تقدم حلا هي الأكراد،
حزب الديمقراطية، نموذجنا. نشهد جميعا أنه لا حل
إلا بنظام يعترف بهويات الشعوب واختلافاتها، ويضمن
عيشهم كمواطنين متساوين في بيئة ديمقراطية.

لحظات تاريخية بالغة الأهمية

في تركيا، شهدنا لحظات تاريخية بالغة الأهمية في
فترة زمنية قصيرة. إحداها كانت المصافحة في البرلمان
في الأول من أكتوبر، والأخرى كانت دعوة السيد أوجلان
لإلقاء السلاح في ٢٧ فبراير. كان قرار حزب العمال
الكرديستاني بعقد مؤتمره وإلقاء السلاح يومي ٥ و٧ مايو
نقطة تحول تاريخية حاسمة. كانت رسالة السيد أوجلان
الأخيرة عبر الفيديو من أهم الدعوات في هذه العملية.
كما شهدنا مراسم حرق الأسلحة في ١١ يوليو/تموز.
كنا جميعا هناك، نشهد هذه اللحظات التاريخية. إنها
مراسم أنيقة وبسيطة وزاخرة بالمحتوى. شهدنا عملية،
بدلا من السلاح، كانت هناك دعوة للقتال من أجل
الحقوق الديمقراطية. عدنا نحن أيضا من هذه المراسم
التاريخية بمسؤوليات جسيمة وتاريخية. إن مسؤولية

إلى جانبنا خلال هذه
الفترة التاريخية. ومع
ذلك، ورغم صدور ثلاثة
أحكام انتهاك من
المحكمة الأوروبية
لحقوق الإنسان
وطلبات المحامين
بالإفراج عنهم، لم يُفرج

عنهم قط. أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
أحكاما انتهاكية ثلاث مرات، وظل أصدقاؤنا في السجن
لما يقرب من تسع سنوات.

وبينما كان ينبغي الإفراج عنهم فورا، يسود صمت
مطبق. تُتخذ قرارات باستمرار هذا الوضع السياسي
الرهين. ترتكب المحكمة جريمة جسيمة بانتهاكها
القانون الدولي والمادة ٩٠ من الدستور. أعلن أن هذا
العار، هذا الهوس الفكري، يجب أن ينتهي الآن. إن
مشاركة رفاقنا السجناء وإسهامهم معنا في هذه العملية
ستكون مفيدة ومفيدة للعملية نفسها. آمل أن يُطلق
سراح صديقائنا قريبا وأن يشاركون بنشاط في العمل إلى
جانبا.

القوة الوحيدة التي تقدم الحل

ثانيا، لدينا تفسيرنا الخاص للتطورات. تقع السويداء
عند تقاطع ممرات الأرض والطاقة، على طول الخليج
العربي والبحر الأبيض المتوسط، وقد أصبحت رسميا
جبهة. تتضارب الرؤى المتعلقة بالبنية التحتية هنا
بشكل واضح. كل تقاطع في السويداء سيكون اختبرا
مهما. وكما أكد حزب الديمقراطي مرارا، فإن الحل
ليس في الرضوخ لنظام دمشق القمعي ولا في الانحياز
إلى أي طرف في حرب القوى الإمبريالية بالوكالة. لقد
قلنا هذا، وسنواصل قوله. الحل الحقيقي هو خلق طريق
ثالث. وقد أصبح هذا جليا في سوريا اليوم. الحل هو

الدروس من العصور
الماضية.

أود التأكيد على أمر
آخر في هذه المرحلة،
وسأعرضه ليراهها
الجمهور بأكمله. انظروا،
السيد أوجلان، مُدركا
المخاطر التي تواجه

لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار إلا على أساس المشاركة والديمقراطية

ضمان حضور الشعب
هنا والقتال من أجل
الحقوق الديمقراطية
هي من أهم واجباتنا،
نحن البرلمان واللجنة
التي ستشكل داخل
البرلمان.

لذلك، سيستمر

تركيا والشرق الأوسط، اتخذ هذه الخطوات منفردا حتى
الآن. إذا رأت الحكومة أيضا نفس المخاطر وتعاملت
معها بنفس الجدية، فلا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة
لمصلحة البلاد. لقد اتخذت ما يقرب من ثلاث أو أربع
خطوات منفردة، وحدثت تطورات.

ومع ذلك، ورغم أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق
الإنسان والمحكمة الدستورية، فإن رفاقنا المسجونين
في قضية مؤامرة كوباني، والذين كان من المفترض أن
يكونوا بيننا، ليسوا بيننا. وهذه ليست القضية الوحيدة،
بل يجب اتخاذ خطوات في مجالات عديدة. يجب أن
يرى الرأي العام مدى صدق وجدية الجانب الكردي
والسيد أوجلان. وردا على ذلك، يجب على السلطة
التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة فورا.

تطورات جديدة عديدة

هناك تطورات جديدة عديدة. سبيلنا لحمايتنا منها
هو تسريع العملية، والحفاظ عليها بمنأى عن أي تخريب
أو استفزاز خارجي. ولتحقيق ذلك، يجب على الجميع
الوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم دون تأخير. وبناء على
هذه الحقائق، أود التأكيد على أننا نولي أهمية بالغة
للجنة الجديدة المُنزع تشكيلها. وكما تعلمون، ألقى
السيد أردوغان خطابا هاما بهذا الشأن في ١٢ يوليو/
تموز. قال في خطابه: «كخطوة أولى، سنشكل لجنة
في الجمعية الوطنية التركية الكبرى، ونبدأ بمناقشة

عملنا في التزايد. لقد حققنا إلى حد كبير هدفنا المتمثل
في عقد ٢٠٠٠ اجتماع عام خلال شهري يونيو/حزيران
ويوليو/تموز. أود أن أحييكم، زملائنا الكرام، الذين
شاركوا في هذه الاجتماعات، وشرحوا العملية، وناقشوا
المخاوف، وتلقوا الانتقادات والاقتراحات، وأبلغوا بها
مقرنا الرئيسي.

من أجل التكامل الديمقراطي

لن يتوقف عملنا، بل سيستمر بأشكال مختلفة.
جميع هذه الجهود تُبذل من أجل التكامل الديمقراطي
الإيجابي والأطر القانونية الشاملة التي عبّر عنها السيد
أوجلان.

فما هو التكامل الديمقراطي الإيجابي؟ التكامل
الديمقراطي ليس استسلاما تاما من طرف للآخر، كما
يفهمه البعض. إنه ليس اندماجا على الإطلاق، ولا هو
انجرافا أحاديا نحو سياسات أحادية وإنكارية. بل هو
عكس ذلك تماما. إنه بناء حياة مشتركة ومتساوية،
ومواطنة متساوية، قائمة على مبادئ التحول والمشاركة
المتبادلة. إنه مجتمع ديمقراطي، وجمهورية ديمقراطية.
ضمان هذا النضال من أجل الحياة هو القانون الشامل.
القانون الشامل ليس مجرد اسم لقاعدة قانونية؛ بل هو
أيضا ضمان التكامل الديمقراطي.

القانون الشامل هو جهد لتطبيق هذه العملية
من خلال تحول ملزم قانونا ومؤسسيا، مع استخلاص

القضاء واضحة. لذلك، نقول: فلنطبق الأنظمة والحلول التي انتظرناها لعقود بكل طاقتنا، ولنكتب تاريخاً جديداً في فجر عهد جديد. فلنبن معاً جمهورية ديمقراطية وأساساً ديمقراطياً.

تشكيل لجنة في البرلمان قد يشكل نموذجاً للسلام في تركيا

المتطلبات القانونية للعملية». هذا الجانب بالغ الأهمية.

نعم، ينبغي لهذه اللجنة أن تستفيد من تجارب الماضي والتجارب السابقة، وأن تكون فعالة وواضحة.

وكما ذكرت للتو، ينبغي أن تُلبّي متطلباتها دون إطالة أمد العملية.

لا ينبغي لهذه اللجنة أن تسعى فقط إلى نزع السلاح، فهذه مسائل قيد المناقشة أيضاً. وهذا ليس سوى جانب واحد من العملية.

القضية الرئيسية هي حل ديمقراطي للقضية الكردية، والإرادة اللازمة لإزالة العقبات الرئيسية التي تعترض هذا الحل. يمكن لهذه اللجنة أن تُرسخ نموذجاً للسلام في تركيا. هذه الفرصة متاحة لها. في الواقع، من الآن فصاعداً، وفي إطار عملية حل النزاع العالمي، ربما يُمكن لأطراف النزاع وحلّ النزاع دراسة نموذج السلام في تركيا، وهذه العملية الجارية في تركيا، بعناية. يمكن لهذه اللجنة أن تُختتم الخطوات الملموسة التي اتخذت في ٩ و١١ يوليو/تموز، والإرادة الناشئة، بقانون.

فلنطبق الأنظمة والحلول

أودُّ أن أشير إلى نقطة أخرى. يجب على البيروقراطية الأمنية والقضائية أيضاً أن تعمل وفقاً لهذه العملية. هناك عملية جارية، لكن البيروقراطية لا تزال راكدة. القضاء لا يتصرف كما لو كانت هناك عملية على أي حال. يستغرق الأمر وقتاً حتى تصل إليهم العملية.

إنهم يراقبون من بعيد. بما أن تركيا ملتزمة بالسلام، يجب على القضاء أن يتخذ فوراً القرارات التي تُعزز هذه النية. الوضع في السجون والقرارات التي اتخذها

محاولات لتقويض هذه العملية

لقد حظيت هذه العملية بدعم اجتماعي وسياسي كبير حتى الآن. وهذا الدعم أخذ في الازدياد. ومع ذلك، يجب أن نعلن بوضوح تام أن بعض الجماعات تبذل قصارى جهدها، سرا وعلنا، لتقويض هذه العملية.

إذا، في وقت تُطلق فيه الأسلحة، ونشهد لحظات تاريخية، ونؤكد فيه العزم، وتُصدر إعلانات «الاستسلام»، ولا تزال تُعرض لقطات العمليات؛ إذا كان البعض منخرطاً في فكرة «لا تدعوا الأكراد يتنفسون» حتى خلال حركات غير ذات صلة في سوريا؛ إذا، في هذه الأيام التي نناقش فيها حلولاً للغة والثقافة والهوية، تُركل امرأةً بجنين في رحمها لمجرد استماعها إلى الموسيقى الكردية؛ إذا كانت المدعية العامة تُرسل رسالة بوضعها نصباً أبيض على مكتبها في اليوم نفسه الذي انتقد فيه السيد أردوغان نصباً أبيض؛ إذا كان المعارضون والمسؤولون المنتخبون يُكتمون بعصا القضاء، وتُسحق إرادة صناديق الاقتراع؛ إذا كانت الأجندات المصطنعة ومحاولات التشهير التي تستهدف حزب الديمقراطية تُطور يومياً؛ إذا كانت وسائل الإعلام، التي تُعتبر أبواقاً للحكومة، تُشعل الفتنة والفساد بدلاً من السلام؛ إذا كانت العناوين الرئيسية تُصنف الشعب الكردي، المستفيد من تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية،

هي الإجماع الوطني الديمقراطي، حيث تتعايش جميع الشعوب والهويات والمعتقدات والثقافات التي تُشكل تركيا معا على قدم المساواة وبكل حرية. أرجوكم،

اجعلوا هذا عنوانا رئيسيا! قولوا إن حزب الديمقراطيين الأتراك يُصرّح بهذه الأمور أيضا. الجميع يعلم مدى عدائكم للأكراد. الجميع يعلم أنكم في الواقع تُحاولون إخفاء هذا العداء من خلال تسليط الضوء على الكوادر والأشخاص الذين نفذوا هذه العملية، والذين تعبوا وكافحوا، والكلمات التي نطقوا بها. رئيس وزرائنا يعرف هذه الأمور أفضل من غيره. لأنهم على أرض الواقع، وهم من يواجهون مثل هذه الأمور.

كل تجربة مررنا بها، وكل محنة تغلبنا عليها في الماضي لم تُضعفنا؛ بل على العكس، قوّتنا من خلال التغيير والتحول الجذري. كان هذا المكان الذي نعقد فيه هذا الاجتماع اليوم قبو مقرنا الذي قُصف وأُطلق عليه الرصاص. لو خضعنا لتلك القوة والضغط والترهيب؛ لو فعلنا ما قاله أولئك الأتراك البيض واليساريون القوميون، لما كنا اليوم ثالث أكبر قاعدة في تركيا. نعم، لقد عززتنا الشدائد والقمع ورسخت أقدامنا.

وسيستمر هذا. نحن الآن أكثر خبرة وتنظيما وقوة بما يكفي لإيجاد حلول لمشاكل تركيا الأساسية. قال أحدهم ذات مرة: «نحن نحكم تركيا على أفضل وجه»، فشعر بالإهانة. بالله عليكم، هل هناك بلدية أخرى، بغض النظر عن انتمائها الحزبي، تُطبق ممارسات حوكمة محلية جيدة مثل سيرا بوكاك

مشاركة رفاقنا السجناء في هذه العملية ستكون مفيدة لعملية السلام

على أنه «إرهابي»؛ إذا كان المتحدثون باسم الحرب والإنكار يسعون إلى تحريض الناس على بعضهم البعض؛ بكل احترام، لن نتسامح معهم. سنرفع أصواتنا وكلماتنا، ونواصل السير على الطريق الذي نعتقد أنه صحيح.

يجب أن تتوقف الأثواب عن أن تكون عباءات السياسة؛ يجب نشر العناوين التي تُروج للسلام لا للحرب. لذلك، نقول إن على القضاء أن ينزل من جبال طوروس البيضاء؛ ويجب أن يُدين القانون العداء للأكراد. يجب أن ينتهي التشهير بلغتنا الأم. يجب أن تتوقف الأثواب عن كونها عباءات للسياسة.

يجب نشر عناوين الأخبار التي تدعو للسلام لا للحرب. يجب أن تُمارس السياسة بالأفكار لا بالتشهير. نحن نسعى حاليا لبناء السلام؛ نحن نناضل من أجله. لا نرغب، وليس لدينا أي نية، في إرضاء أحد. لا ينبغي لأحد أن يسيء إلينا. لن نكون النوع أو الصورة التي يرغبون بها، ولن نقول أبدا الكلمات التي يرغبون بها. لأن السياسات التي طبقوها حتى الآن أوصلت هذا البلد إلى طريق مسدود، وفوضى، وأزمة، وصراع. لا أحد حَكَم، ولا أحد هيئة محلفين؛ لا الأكراد ولا حزب الديمقراطية الديمقراطية منافسون. على الجميع أن يعودوا إلى رشدهم ويعرفوا مكانهم! يجب أن يعرفوا بالضبط من نحن وماذا نفعل.

بوصلتنا هي الإجماع الوطني الديمقراطي

بصفتنا حزب الديمقراطيين الأتراك، فإن بوصلتنا

يعلق المجتمع آمالا كبيرة على حزب الشعب الجمهوري، بهويته الحزبية المؤسسة، فيما يتعلق بحل ديمقراطي للقضية الكردية.

شهدنا لحظات تاريخية بالغة الأهمية في فترة زمنية قصيرة

ودوغان خاتون؟ هل هناك فاعل آخر في تركيا يعرف القانون والعدالة والحريات والقانون مثل أوزتورك تورك دوغان؟ لذلك، لدينا القوة والخلفية والخبرة لحل هذه

المشاكل، والمعرفة العميقة لإيجاد الحلول.

المشاكل

الهيكليّة التي تعاني منها تركيا

وأخيرا، أودّ أن أختتم كلمتي بالتطرق إلى بعض النقاط المتعلقة بالنقاشات الدائرة خلال الأيام القليلة الماضية. إن المشاكل الهيكلية التي تعاني منها تركيا منذ قرن والأزمات السياسية الراهنة متشابكة وتغذي بعضها البعض.

إن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يكمن في الفصل بين هاتين الأجننتين، بل في إدراك الصلة بينهما. أقول هذا بصدق وقناعة: يعلق المجتمع آمالا كبيرة على حزبنا، بهويته الحزبية المؤسسة وقيمه التاريخية، وخاصة فيما يتعلق بالحل الديمقراطي للقضية الكردية.

ذلك لأن هذه القضية هي العنصر الأساسي في عملية التحول الديمقراطي والسلم الاجتماعي في تركيا. نؤمن بأن تحمل هذه المسؤولية التاريخية والمشاركة في جهود الحل هو أفضل خطوة لمستقبل بلدنا.

هذا هو ما يتوقعه المجتمع بأسره من المؤسسات والأحزاب السياسية. آمل أن تُطبّق السياسة والمؤسسة السياسية ممارساتٍ وأساليب عملٍ تتماشى مع هذه التوقعات. أتمنى لكم جميعا التوفيق.

٢٢ يوليو ٢٠٢٥

مستعدون للنقد الذاتي،

نحن نخاطب جميع سكان هذا البلد البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة، ونناضل من أجل مستقبل هؤلاء الـ ٨٦ مليون نسمة. إن العقلية التي تحصرنا بإصرار في منطقة واحدة، على الأكراد فقط، وتسعى إلى تشويه الواقع ستفشل. هؤلاء ليس لهم نظير في المجتمع. قضيتنا هي ديمقراطية تركيا والحل الديمقراطي للقضية الكردية.

ولتحقيق ذلك، نحن مستعدون للنقد الذاتي، والتحول بما يتماشى مع العملية، والتوسع، والنمو. حتى لو كان هناك شخص واحد لم نصل إليه حتى الآن، فإن حزبنا سيجعل الأمر مسألة خاصة به ولن يترك شخصا واحدا أو حيا دون مساس.

وبصفتنا حزب الديمقراطية، سنعيد مناقشة كل شيء بشجاعة من لغتنا إلى وتيرتنا وعاداتنا وسلوكياتنا وأسلوب تنظيمنا وجدول عملنا، وسنخرج من هذه العملية متجددين ومتنامين ومُعززين. حزبنا، أنتم، سيقود هذا. في الأيام القادمة، تقع على عاتقكم مسؤوليات وواجبات أكبر. نحن نثق بكم، ونثق بشعبنا، ونثق بشعبنا. نحن نثق بالمظلومين والعمال. قوتنا وخبرتنا وجبروتنا وجبروتنا قائمة.



أردوغان يلّمح إلى خطوات تشريعية لدعم جهود السلام مع "الكرديستاني"

عازمون على بناء مستقبل خالٍ من الإرهاب". أكد الرئيس التركي أن المفاوضات بشأن تشكيل لجنة برلمانية تشرف على مسار المفاوضات وتقتصر إصلاحات قانونية "شارفت على الانتهاء". وقال: "نحن يقظون لأي محاولات تخريب، و"إمرالي" (في إشارة إلى جزيرة السجن التي يُحتجز فيها أوجلان) يقدم جميع أشكال الدعم، وسيواصل ذلك. هذا البُعد بالغ الأهمية". وتطرق أردوغان في تصريحاته إلى الجماعات الكردية المسلحة في سوريا، محذرا من أن مواقفها المتقلبة قد تؤثر على مسار السلام. وقال: "موقف وحدات حماية الشعب قد يتغير في أي لحظة، ومن المهم رصد كيفية انعكاس ذلك على قوات سوريا الديمقراطية".

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن حكومته تستعد لطرح تشريعات جديدة في البرلمان لدعم عملية السلام الجارية مع حزب العمال الكرديستاني، مشيرا إلى أن زعيم الحزب المسجون عبد الله أوجلان يقدم "دعما كاملا" لهذه الجهود. جاء ذلك في تصريحات للرئيس أدلى بها للصحفيين على متن طائرته خلال عودته من زيارة لشمال قبرص، ونقلتها وكالة الأناضول الرسمية.

وقال أردوغان: "كما تعلمون، بدأت عملية إلقاء السلاح فعليا"، في إشارة إلى مراسم رمزية أقامها أعضاء الحزب مطلع يوليو الجاري في شمال العراق. وأضاف: "ستشهدون قريبا تطورات ملموسة في البرلمان، نحن



بيان من دولت بهجلي ردا على الانتقادات لمقترح «نائب رئيس علوي وكردى»

الموقع الرسمي لحزب الحركة القومية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

وفي هذا السياق، ليس لدينا أي فضول أو بحث لسماع أو الاستماع أو التعلم أو أخذ الدروس من أي شخص.

في إطار الاجتماع المشترك للمجلس التنفيذي المركزي ومجلس التأديب المركزي، الذي عقد خلف الأبواب المغلقة في ١٨ يوليو/تموز ٢٠٢٥، قمت شخصياً بإجراء تقييمات حول المواضيع الساخنة التي تهم تركيا. ومن بين هذه القضايا، نولي اهتماماً خاصاً بطبيعة الحال لمراحل تحقيق هدف تركيا الخالية من الإرهاب والتطورات المرضية التي تم تحقيقها في هذا الإطار.

إن حزب الحركة القومية لديه طروحات دائمة وعميقة لكل مشكلة تهم بلادنا بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يمتلكه من تراث فكري قوي ونضال سياسي فعال، وهذا هو الشيء الطبيعي والصحيح.

القومية التركية هي ضمان استقلال الأمة التركية النبيلة والمحبوبة وضمن وجود شخصيتها التاريخية وهويتها الوطنية.

ومن المعلوم أن حزب الحركة القومية ضد كل أشكال التمييز والانفصال والانقسام على أساس العرق والطائفة، وهذا موقف سياسي أصبح راسخاً في الضمير الجمعي.

حزبنا ضد كل أشكال التمييز والانفصال والانقسام

في الوقت الذي تتقدم فيه تركيا الخالية من الإرهاب خطوة بخطوة ضد القیود العرقية والطائفية التي تستنزف تركيا وتستنزف طاقتها وتتسبب في تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة، فقد تم التطرق في أن يكون أحد نائبي الرئيس علویا والآخر كرديا.

إن ربط هذه الفكرة والطرح السياسي بلبنان هو تحريف وتشويه مقصود لفكر صادق.

لا أحد يملك القوة أو الشجاعة أو الإرادة لمحاولة تحويل تركيا إلى البنية المعقدة والفوضوية وغير المستقرة مثل لبنان أو أي بلد آخر مشابه.

إن محاولة الخاسرين السياسيين البوهيميين والمكتئبين الذين يتوقون إلى ليالي بيروت لتشويه وإرهاب اقتراح مشترك قائم على التاريخ والثقافة هي عمل مثير للشفقة من الانتهازية.

لقد استخدم حزب الشعب الجمهوري إخواننا العلويين كمادة سياسية لعقود من الزمن، كما تم التلاعب بإخواننا الكورد أيضا.

ورغم كل الإيحاءات والخدع، فمن حسن الحظ أن العلويين والكورد لم يقعوا في الفخاخ التي خطط لها العدو.

لا أحد يستطيع إيقافك، ولا أحد يستطيع عرقلة طريقك.

علاوة على ذلك، فمن غير المعقول أن يظهر أي

ومع ذلك، فقد اتسم تاريخ جمهوريتنا بأكمله، الذي يمتد لـ ١٠٢ عاما، بالمضايقات والتدمير والاستفزازات الانفصالية العرقية والطائفية.

لن يتمكن أي إنسان عاقل وضمير حي من إنكار هذه الحقيقة المروعة.

ومع ظهور «تركيا بلا إرهاب» في القرن الجديد، فإن أولئك الذين يحلمون بالانقسام العرقي والطائفي سوف يفقدون آمالهم أيضا.

ومن الممكن والمؤكد أن الوحدة الوطنية والأخوة سوف تتعزز بالإمكانات السياسية والقانونية التي يوفرها نظام الحكم الرئاسي والمبادئ النظرية والمؤسسية التي يتضمنها.

وقد تم صياغة صيغتها التخطيطية في قالب الفكر السياسي والقانوني على شكل مثلث متساوي الأضلاع.

وبالفعل، بمناسبة حملة التشجير في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٤، واستلهاما من الأشجار المزروعة أمام حزبنا دعما لتقاليد دولتنا التركية، فإن شجرة التنوب ترمز إلى السلطة التنفيذية، وشجرة التنوب الزرقاء ترمز إلى السلطة التشريعية، وشجرة الأرز ترمز إلى القضاء المستقل.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم طرح هذا الاقتراح السياسي على جدول الأعمال، وهو أن يكون الرئيس في القمة ونائب الرئيس في الزاويتين السفليتين.

افترحنا أن يكون الرئيس في القمة ونائب الرئيس في اسفل الزاويتين

وسيكون من غير الوارد أن نحيد قيد أنملة عن وجهة نظرنا.

إن تسريب ملاحظاتي في الاجتماع المغلق إلى ما يُسمى بالصحفي، وقيام هذا الرجل المُغرر به، وكل صحفي مُراوغ، بطرحها كما لو كان مُحتملاً، لهو أمرٌ بالغ الأهمية بالنظر إلى توقيته. وهو من بين ملاحظتنا. حزب الحركة القومية مستعد لمواجهة أي هجوم. لن يسمح حزب الحركة القومية وتحالف الشعب بأن تتعرض تركيا لزلزال على أساس عرقي وطائفي.

العلويون والكورد هم منا.

المسجد لنا، والجمع لنا.

نحن الأمة التركية معا.

نحن واحد، نحن معا، نحن إخوة، نحن عائلة كبيرة جدا.

إذا كان الجميع مثلنا، ونحن إخوة، فمن شرفنا الوطني أن نتصرف بصدق ومسؤولية.

إن أولئك الذين أصبحوا بياق للفساد، وأولئك الذين يعكرون صفو المياه، وأولئك الذين يعملون ككومبارس في سيناريوهات مصممة خصيصاً، وأولئك الذين يعززون بذلك الاستقطاب بين الأتراك والكورد، والعلويين والسنة، والعلمانيين ومناهضي العلمانية، والمؤمنين وغير المؤمنين، هم أشخاص فاسدون لا يستحقون حتى أن يكونوا أبناء هذه العائلة الرائعة.

مرشح رئاسي، سواء كان علويًا أو كرديًا، يتجاهل الإرادة الديمقراطية والوطنية السائدة ويشكك في شرعيته الواضحة بعد تجاوز النصاب القانوني البالغ 50% من الأصوات.

الجمهورية التركية هي دولة يحكمها القانون.

إن سيادة القانون، وليس الرؤساء، هي المهيمنة والمتفشية.

بغض النظر عن أصلهم أو طائفتهم أو منطقتهم أو لغتهم الأم، فإن كل من يرتبط بجمهورية تركيا من خلال الجنسية هو واحد ومتساوٍ أمام القانون. وهم في الوقت نفسه أعضاء شرف في الأمة التركية.

لا أحد لديه أي امتياز أو اختلاف عن أي شخص آخر. ومع ذلك، فمن الخطأ أخلاقياً وتاريخياً تحويل منظور فكري بهدف إزالة الانفصال العرقي والطائفي تماماً من الأجندة إلى جانب هدف تركيا خالية من الإرهاب.

إنه عمل مخزٍ ووقح من جانب أولئك الذين يفكرون أيديهم معاً لطمس مستقبل تركيا والأمة التركية المباركة، وهم دوائر ذات جوهر وشخصية سامة، أن يدخلوا في سباق قومي معنا.

نحن لا ننتبه إلى ما يقوله الدمى الذين يختبئون في الظلام في زواياهم المريحة ويحملون الضوء على الحجر، بل نركز على ما تقوله أمتنا وما سيقوله التاريخ.



رئيس مخابرات تركيا في مهمة شاقة حول عملية السلام

لمدة ساعة و٧ دقائق.
وناقش اللقاء عملية السلام والمجتمع الديمقراطي. كما وزار رئيس جهاز الاستخبارات التركية، كالن، رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي والمجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية. ومن المقرر أن يلتقي إبراهيم كالن مع حزب الخير غدا، ومع حزب الشعب الجمهوري يوم الخميس.
وفي اليوم الثاني من جولته، التقى كالن، الثلاثاء، رئيس حزب «الجيد» القومي، مساوات درويش أوغلو، الذي أعلن من البداية رفض حزبه للمفاوضات بين الدولة التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني، السجين عبد الله أوجلان.

يوصل رئيس المخابرات التركية إبراهيم كالن لقاءاته مع قادة الأحزاب السياسية في إطار جولة تسبق تشكيل لجنة برلمانية لوضع الأساس القانوني لعملية نزع أسلحة حزب العمال الكردستاني وسط دعوات لعدم اقتصرها على هذه العملية فقط.
والتقى كالن مع الرئيسين المشتركين لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب تولاي حاتم أوغولاري وتونجر باكرخان والرئاسة المشتركة لمجموعة نواب الحزب كلستان كيليج كوجيكيت وسزاي تملي.
وعقد الاجتماع في قاعة الكتلة البرلمانية لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب واستمر

رفض قومي

وكرر درويش أوغلو، عقب لقائه كالين الذي استمر لمدة ساعة، موقف حزبه، قائلا: «لم نطلع على شيء جديد لم نكن نعرفه من قبل، بالطبع، نقدر الاجتماع، لكننا

سنحافظ على موقفنا، وسواصل نضالنا لمنع المنظمة الإرهابية (حزب العمال الكردستاني) من إيجاد أرضية قانونية ودستورية».

والتقى كالين لاحقا نواب رؤساء المجموعات البرلمانية لحزب «الطريق الجديد»، وهو مظلة تجمع أحزاب (الديمقراطية والتقدم والسعادة والمستقبل).

وعقد كالين، الاثنين، ٣ اجتماعات مع رئيس حزب الحركة القومية دولت بهشلي، ثم رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، عبد الله غولر ونوابه، ونائب رئيس الحزب، إفكان آلا، ثم التقى الرئيسين المشاركين لحزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للكورد، تولاي حاتم أوغولاري وتونجر باكيرهان، ونائبي رئيسي المجموعة البرلمانية، غولستان كيليتش كوتشيغيت وسزائي تملي.

وسيختتم كالين جولته بلقاء مع مسؤولي حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، حيث يقدم معلومات حول تطورات عملية نزع أسلحة «العمال الكردستاني»، التي تشرف عليها المخابرات، والاتصالات التي جرت خلال الفترة الماضية، حتى إجراء أول عملية رمزية لنزع الأسلحة في ١١ يوليو (تموز) الحالي في السليمانية، والخطوات التي ستعقبها، وفي مقدمتها تشكيل اللجنة البرلمانية.

شروط كردية

وقال الرئيس المشارك لحزب «الديمقراطية

كل هذه الجهود تبذل من أجل التكامل الديمقراطي

والمساواة للشعوب»، الذي قاد الاتصالات بين الدولة وأوجلان، تونجر باكيرهان، إن «اللجنة لا ينبغي أن يقتصر تركيزها على نزع السلاح، يمكن لهذه اللجنة أن تُرسخ

نموذجا للسلام في تركيا، هذه الفرصة سانحة أمامها». وأضاف، خلال مؤتمر صحفي بمقر الحزب، الثلاثاء، أن «كل هذه الجهود تُبذل من أجل التكامل الديمقراطي الإيجابي والقانون الشامل الذي عبّر عنه السيد أوجلان، وهذا لا يعني استسلاما تاما من طرف لآخر».

وأكد باكيرهان ضرورة إبقاء هذه العملية بمنأى عن أي تخريب أو استفزاز خارجي، وأن على الجميع الوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم دون إطالة أمدها، لافتا إلى أن أوجلان اتخذ خطوات أحادية لإدراكه المخاطر التي تُواجه تركيا ومنطقة الشرق الأوسط، وإذا كانت الحكومة ترى هذه المخاطر أيضا وتتعامل معها بالجدية ذاتها، فيجب اتخاذ الخطوات اللازمة لمصلحة البلاد.

وذكر أن بإمكان اللجنة أن تُنشئ نموذجا للسلام، نزع الأسلحة ليس إلا جانبا واحدا من العملية. وانتقد رفض محكمة الجنايات العليا في أنقرة تنفيذ قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بالإفراج عن الرئيس المشارك السابق لحزب «الشعوب الديمقراطية»، صلاح الدين دميرطاش، والسياسيين الكورد المتهمين في قضية «أحداث دعم كوباني»، الذين وصفهم بـ«الرهائن السياسيين».

ولفت باكيرهان إلى أن المجتمع يعلق آمالا كبيرة على حزب الشعب الجمهوري، بهويته وقيمه التاريخية، وخاصة ما يتعلق بالحل الديمقراطي للقضية الكردية، لأنها هي العنصر الأساسي في عملية التحول الديمقراطي والسلم الاجتماعي في تركيا.

المرصد السوري و الملف الكردي



لقاء عبيدي وباراك في عمان ..تقارب ملحوظ

وأكد محللون تحدثوا لموقع "المونيتور"، إن الأحداث الدامية في السويداء منحت "قسد"، فرصة سياسية جديدة لتعزيز موقعها في الحوار مع الحكومة الانتقالية، في ظل دعم امريكي وفرنسي متزايد، مشيرين إلى أن باريس قد تستضيف لقاءً مرتقباً بحضور الرئيس الفرنسي

أفاد محللون مطلعون لموقع المونيتور، بأن اللقاء الذي جمع المبعوث الامريكي إلى سوريا، توم باراك، مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبيدي، في العاصمة الأردنية عمان، شهد تحسناً ملحوظاً في أجوائه، مقارنةً بلقائهما السابق في دمشق قبل عشرة أيام.

أحداث السويداء منحت قسد فرصة لتعزيز موقعها التفاوضي

إيمانويل ماكرون.

وقال أحد المصادر المطلعة: إن "باراك بدا أكثر ودية، في كسر الجليد مع القائد العام "لقسد" مظلوم عدي، فيما أكدت مصادر أخرى أن فرنسا لعبت دور الوسيط الحاسم في تقريب وجهات النظر بين الجانبين.

في هذا السياق، أوضح باراك في مقابلة مع وكالة "أسوشيتد برس" إن العنف في السويداء لم يعرقل المحادثات بين قوات سوريا الديمقراطية، والحكومة الانتقالية في سوريا، ونفى مسؤولون امريكيون وجود أي إنذار نهائي فيما يخص قوات سوريا الديمقراطية، كما تردد في بعض وسائل الإعلام.

كنتم شريكاً عظيماً

وبحسب مصادر، خاطب المبعوث الأمريكي باراك القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عدي، بالقول: "كنتم شريكاً عظيماً".

وفي مؤتمر صحفي، قال المبعوث الأمريكي، توم باراك، إنه يجب محاسبة الحكومة الانتقالية في سوريا، وذلك على خلفية الاشتباكات التي وقعت في السويداء، مشدداً على أن "الانتقام والقتل من الطرفين غير مقبول".

واختتم، الموقع، بقوله: "ما حدث في السويداء يبرهن أن فرض المركزية بالقوة غير ممكن، ولا بد من التنازلات المتبادلة"، وأكد أن الحكومة الانتقالية في دمشق، لم تستطع السيطرة على السويداء، لذا، من الصعوبة البالغة، أن تتجه إلى مناطق سيطرة "قسد"، لأنها القوة الأكثر تدريباً ولديها أعداد كبيرة من الأسلحة الحديثة.



مجلس سوريا الديمقراطية MECLÎSA SÛRIYA DEMOKRATÎK مهمله دهمله ديمقراطيه

ما تشهده السويداء تُهدد مبدأ وحدة وسلامة أراضي سوريا

السياسية والمؤسساتية في البلاد، نتيجة عقود من الإقصاء والاستبداد وتهميش المكونات الوطنية، وعدم التزام السلطات المركزية بمسؤولياتها تجاه إدارة التنوع وضمان السلم الأهلي.

ويؤكد مجلس سوريا الديمقراطية أن هذه التطورات الخطيرة تُهدد بشكل مباشر مبدأ وحدة وسلامة الأراضي السورية، وتمس صميم القانون الدولي الإنساني وحقوق المواطنين السوريين في الأمن والحياة الكريمة. كما تشكل مؤشراً على هشاشة الوضع القائم، وضرورة البحث العاجل عن حلول سياسية مستدامة تُنهي أسباب الصراع وتحول دون تكرار الانفجارات الأمنية في مناطق أخرى من البلاد.

أصدر مجلس سوريا الديمقراطية في ٢٠٢٥/٧/٢٢ بياناً حول التطورات في مدينة السويداء والمخاطر المحدقة بمستقبل سوريا، جاء فيه:

«يتابع مجلس سوريا الديمقراطية ببالغ القلق والانشغال ما تشهده محافظة السويداء من تطورات أمنية خطيرة واشتباكات مسلحة وأعمال عنف طالت مدنيين، في سياق تصاعد غير مسبوق يُهدد بانزلاق البلاد نحو أزمات أعمق، ويُندر بانفجار داخلي ذي طابع طائفي أو مناطقي، في ظل استمرار الانسداد السياسي وغياب الدولة الوطنية الجامعة.

إن ما تشهده السويداء اليوم ليس حدثاً معزولاً، بل هو تجسيد مباشر لحالة الانهيار العام التي تضرب البنية

مايجري هو نتيجة عقود من الإقصاء والاستبداد وتهميش المكونات الوطنية

رابعاً:

المطالبة بوقف جميع أشكال خطاب الكراهية والتحريض الإعلامي والسياسي، لما له من دور خطير في إثارة الفتن وتأجيج الانقسامات، وتهديد مباشر للسلم الأهلي والتعايش المشترك. ونؤكد أن بناء الثقة الوطنية يبدأ من مسؤولية الكلمة والمنبر، واحترام التنوع والاختلاف بعيداً عن التحريض أو التخوين.

وبناءً عليه، ووفاء لمسؤوليتنا الوطنية والأخلاقية، فإن مجلس سوريا الديمقراطية يؤكد على ما يلي:

خامساً:

تحميل جميع الأطراف السياسية والعسكرية، محلياً وإقليمياً ودولياً، مسؤولياتها القانونية والسياسية والأخلاقية تجاه ما يجري، وندعو إلى احترام قواعد القانون الدولي والامتناع عن أي أدوار أو تدخلات تُسهم في تغذية النزاع أو توظيفه لأجندات ضيقة.

سادساً:

تأكيدنا الثابت أن أي حل سياسي في سوريا يجب أن يكون سورياً خالصاً، ووطنياً جامعاً، يقوم على الحوار والتوافق والاعتراف المتبادل، لا على العنف أو الإقصاء أو الاستقواء بالخارج، وبما يضمن بناء دولة ديمقراطية مدنية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، واحترام التعدد القومي والثقافي والديني.

ختاماً:

في هذه اللحظة المفصلية، نُجدد دعوتنا لجميع القوى الوطنية لتحمل مسؤولياتها في إعادة بناء الثقة والسلم الأهلي، وندعو إلى تحكيم صوت العقل، ووقف التحريض والانقسام، والعمل المشترك نحو مشروع وطني ديمقراطي جامع يُخرج سوريا من نفق الحرب والانهييار، ويفتح أمام شعبها أفقاً جديدةً من الحرية والعدالة والاستقرار.

أولاً:

إدانة جميع أشكال العنف والاشتباكات المسلحة والانفلات الأمني التي تهدد السلم الأهلي في السويداء وغيرها من المناطق السورية، وضرورة الوقف الفوري لكل العمليات العدائية أيّاً كانت جهتها، وفتح تحقيق مستقل وشفاف في الأحداث الجارية، بما يضمن محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات دون تمييز أو محاباة.

ثانياً:

دعوتنا العاجلة إلى إطلاق حوار وطني شامل، يُتوج بمؤتمر وطني جامع، تشارك فيه كافة القوى الوطنية الديمقراطية، ويهدف إلى صياغة مشروع سياسي سوري جديد يقوم على أسس العدالة الانتقالية، وإنهاء الاستبداد، واعتماد نظام ديمقراطي لا مركزي تعددي يضمن المشاركة الفعلية لجميع مكونات الشعب السوري دون استثناء.

ثالثاً:

تحذيرنا من مخاطر الانزلاق إلى نزاعات داخلية ذات طابع طائفي أو مناطقي أو أهلي، لما تحمله من تهديدات وجودية لكيان الدولة السورية ومجتمعها المتعدد، ومن تداعيات كارثية على مستقبل التعايش والسلم المجتمعي.

واشنطن: على دمشق وقف هذه الانتهاكات



علق وزير الخارجية الأمريكي على تطورات الأوضاع في محافظة السويداء جنوب غربي سوريا عقب الاشتباكات التي شهدتها المحافظة بين عشائر البدو والفصائل الدرزية المحلية المسلحة. وكتب روبيو عبر منصة «إكس»: «بقينا على تواصل مكثف خلال الأيام الماضية مع إسرائيل والأردن ودمشق بشأن التطورات جنوب سوريا، ويجب أن نتوقف الانتهاكات وعمليات قتل الأبرياء التي وقعت وما زالت تحدث في سوريا». ولفت إلى أنه «إذا أرادت دمشق حفظ فرصة تحقيق سوريا موحدة فعليها إنهاء هذه الانتهاكات». وأضاف: «يجب أن يتوقف القتال بين الجماعات الدرزية والبدوية فوراً وعلى دمشق محاسبة وتقديم أي شخص مذنب بارتكاب الفظائع إلى العدالة». وتابع: «يجب أن تتوقف الانتهاكات التي وقعت وما زالت في سوريا وأن تتوقف عمليات الاغتصاب وقتل الأبرياء التي حدثت وما زالت تحدث».

وأكد أنه على السلطات في دمشق استخدام قواتها الأمنية لمنع تنظيم «داعش» وأي جهاديين من دخول السويداء.

المبعوث الأمريكي: المخاطر في سوريا مرتفعة بشكل خطير

من جهته قال المبعوث الأمريكي إلى سوريا توماس باراك، الثلاثاء، إن «المخاطر في سوريا مرتفعة بشكل خطير، ونصحت الرئيس الشرع في مناقشات خاصة بإعادة النظر في عناصر الجيش».

وتابع في حديث خاص لوكالة رويترز من العاصمة اللبنانية بيروت، أنه نصح الرئيس الشرع بالسعي إلى الحصول على مساعدة أمنية إقليمية.

وأردف أنه في غياب التغيير السريع فإن الشرع يخاطر بفقدان الزخم الذي دفعه ذات يوم إلى السلطة، وأن الحكومة الجديدة يجب أن تفكر في أن تكون أكثر شمولاً عندما يتعلق الأمر بدمج الأقليات.

ونفى باراك أن تكون قوات الأمن الحكومية والدفاع السورية لها مسؤولية بارتكاب انتهاكات بحق المدنيين الدروز، مشيراً إلى أن التقارير الصادرة بهذا الصدد غير صحيحة، وأن في السويداء ليست من صنع قوات الحكومة السورية.

وقال باراك ضمن تصريحاته، إن قوات الحكومة ليسوا حتى في السويداء لأنهم اتفقوا مع إسرائيل على عدم دخولها.

وأضاف أنه من الممكن أن تشهد سوريا سيناريوهات كارثية مثل ليبيا وأفغانستان أو حتى أسوأ.

ووجه رسالة لإسرائيل أوضح فيها على ضرورة إجراء حوار مع سوريا لتخفيف المخاوف مع القيادة السورية الجديدة.

وأوضح أن الولايات المتحدة يمكن أن تلعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل للمساعدة في حل أي مخاوف بين الطرفين.

وذكر أن الرئيس الشرع أشار منذ بداية حكمه إلى أن إسرائيل ليست عدوه وأنه قادر على تطبيع العلاقات في الوقت المناسب، وفقاً لتصريحاته لوكالة رويترز.



المرصد السوري: 1339 قتيلاً في أحداث السويداء خلال 11 يوماً

أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، يوم الأربعاء، ارتفاع حصيلة قتلى أحداث السويداء إلى ١٣٣٩، وذلك خلال ١١ يوماً على حدوثها.

ويوم الأحد ١٣ تموز/يوليو، اندلعت اشتباكات عنيفة بين مسلحين من أبناء الطائفة الدرزية من جهة، وعناصر من وزارتي الدفاع والداخلية وعشائر البدو من جهة أخرى، وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من الطرفين، إضافة إلى ضحايا من المدنيين، وانتهاكات وعمليات إعدام ميدانية، إضافة إلى قصف إسرائيلي.

وتوزعت الحصيلة وفق المرصد السوري، على النحو التالي:

- مقتل ٦٥٧ من أبناء محافظة السويداء، بينهم ١٢٤ مدنياً، منهم ١٠ أطفال و٢٤ سيدة.
- مقتل ٤٦٤ من عناصر وزارة الدفاع والأمن العام، بينهم ٤٠ من أبناء العشائر البدوية ومسلح لبناني الجنسية.
- مقتل ١٥ من عناصر وزارتي الدفاع والداخلية من جراء الغارات الإسرائيلية، و٣ أشخاص، بينهم سيدة واثنان مجهولا الهوية، من جراء قصف الطائرات الإسرائيلية مبنى وزارة الدفاع.
- في حين قُتل إعلامي واحد خلال الاشتباكات في السويداء، وأُعدم ميدانياً ١٩٦ شخصاً، بينهم ٣٠ امرأة و٨ أطفال ورجل مسن، برصاص عناصر من وزارتي الدفاع والداخلية، فيما أُعدم ٣ من أبناء عشائر البدو، بينهم سيدة وطفل على

أيدي مسلحين دروز، وفق المرصد.

ويُشار إلى أن هذه الحصيلة غير نهائية، نظراً لوجود جثث مجهولة الهوية ومفقودين، في حين تتواصل عمليات التوثيق والتحقق.

ويسود الهدوء مختلف مناطق التماس منذ ٢١ تموز/يوليو، مع تسجيل خروقات محدودة منذ التوصل إلى اتفاق يتضمن وقفاً لإطلاق النار بضمانة أمريكية، ودخوله حيز التنفيذ، ترافقت مع تهديدات بإبقاء سوريا في لائحة الدول الراحية للإرهاب في حال الإخلال ببنود الاتفاق.

“قتل جماعي وانتهاكات”.. شهادات لأقرباء ضحايا وشهود عيان في السويداء

هذاوتخيم مشاهد الدمار على شوارع السويداء جنوبي سوريا، بعد أيام من أعنف الاشتباكات التي شهدتها المدينة وريفها منذ السبت الفائت وحتى مطلع الأسبوع الجاري، مخلفةً آثار خراب واسعة تكشف حجم المأساة التي عاشها السكان طيلة تلك الفترة.

حصلت نورث برس على شهادات لسكان عاشوا أحلك اللحظات في حياتهم، وروا شهاداتهم حول عمليات قتل جماعية وانتهاكات حدثت خلال أيام الاشتباكات في المدينة والريف.

شهود عيان

يقول إسماعيل بدر وهو يروي تفاصيل عملية قتل حصلت في إحدى المضافات: “دخل على مضافة آل بدر ثمانية عناصر من الأمن العام وقمنا بواجب الضيافة معهم، وغادروا المضافة بعدها، ليعودوا في اليوم الثاني في الساعة السابعة صباحاً، وارتكبوا مجزرة ذهب ضحيتها ١٦ شخصاً.”

ويضيف: “تم قنص ثلاثة منهم على السطح، فيما تم قتل البقية في المضافة وأعرفهم بالاسم، وهم عمر غسان بدر، أمجد إسماعيل بدر، نبيل سليمان بدر، علاء نبيل بدر، شادي سعيد بدر، زياد سعيد بدر، محمد علي بدر، ناصر كمال، كنان اللوص، ومناف الملحم، غسان اشتي، عمرو اشتي، جواد ناجي التقي وجياد ناجي التقي.”

يستوقف الرجل عند لحظة قيام عناصر مسلحة بإهانة شيخ كان في المضافة ثم قتله، “قاموا بحلق شاربه ولم تكفهم إهائته، قتلوه بعد ذلك.”

فيما يروي فراس بدر تفاصيل اليوم الأول “عند دخول المسلحين إلى مدينة السويداء بدأ القصف على المدينة يوم الأحد الأسبوع الماضي، حيث استهدف السوق واستمر لليوم التالي.”

ويشير إلى أنه وعائلته “كانوا يسمعون أصوات مسلحين وهم يجوبون الحي ذهاباً وإياباً، ويرددون ما تخلي أي درزي إلا برصاص ع الراس.”

فيما نفذ بحياته صفوت رضوان وزوجته وهما من سكان السويداء، حين سقط صاروخ بالقرب منهم على بعد ثلاثة أمتار، صباح يوم ١٤ من الشهر الجاري، حين تطورات التوترات الأمنية في المدينة إلى اشتباكات عنيفة، وفقاً لشهادته ويقول رضوان: “استغربنا أنهم كيف دخلوا المدينة لفض النزاع، لقد قاموا بقصف المدينة برجمات الصواريخ والدبابات والهاون.”

ويضيف رضوان: “هذا ليس فض نزاع؛ والذي يكون بالتراضي والجلوس مع الزعامات، وليس بالصواريخ والبرجمات.”



عبد الرحمن الراشد:

دمشق بين الدروز والعلويين والكورد

لم يمنع التفاؤل والحماس والتأييد الواسع من وقوع الأحداث السياسية... مواجهات الساحل مع علويين، وتفجير كنيسة للمسيحيين في دمشق، وخلافات مع دروز السويداء و«قسد» في الرقة. الأزمات التي وقعت، والأزمات التي قد تقع لاحقاً، مُتوقعة. فالداخل أجمع على إخراج الأسد، وسيحتاج النظام البديل إلى وقتٍ لبنى الثقة. وهناك المحيط الإقليمي المأزوم، ففيه متضررون من التغيير، وسيحتاجون إلى وقتٍ لاختبار الأمر، والقبول بالواقع الجديد والتعاون معه. في خضم مواجهات المكونات المحلية، هناك فئتان خطرتان عليه، الأولى معادية، أبرزها فلول النظام السابق، وقوى في إيران، وعصابات محلية مثل

صحيح أن بشار الأسد خرج من القصر مساء يوم السبت ٧ ديسمبر (كانون الأول) ودخله أحمد الشرع اليوم التالي دون إطلاق رصاصة واحدة في العاصمة. إنها حالة نادرة في التاريخ، مع هذا فإن درب الحكم الجديد ليس معبداً ولا الرحلة سلسلة.

طريق التغيير من إدلب إلى دمشق كان مفتوحاً لأن الأغلبية في سوريا والمنطقة والعالم راغبة فعلاً في التغيير.

أما عملية اقتلاع نظام الأسد نفسها فقد كانت مخاضاً طويلاً ودامياً، وربما أكثر عمليات التغيير تعقيداً في المنطقة، ومن هذا المنطلق يفترض أن نقرأ الأحداث الحالية في هذا السياق، وليس في سياق ساعة النصر.

هناك في المنطقة قوى فشلت في خلق أنظمة متطرفة

المجتمع الدولي يريد دولة مدنية تدير منظومة أمنية وعسكرية منضبطة، ونظام دمشق جديد يحتاج إلى وقت حتى يرتب صفوفه ويكسب الفئات السورية المتعددة. لننذكر أن حافظ الأسد في الوقت الذي قدم نفسه حامي الأقليات، وضع على يمينه ويساره عبد الحليم خدام ومصطفى طلاس.

ثم إن هناك في المنطقة قوى فشلت في خلق أنظمة متطرفة وتريد سوريا أن تكون غزة أو أفغانستان. الشرع فور دخوله العاصمة أعلن عن انفتاحه على الجميع وأن همه سوري وليس أممياً. وأظهر اعتدالاً فاجأ الكثيرين وأدار علاقاته ببراغماتية تنسجم مع ما وعد به.

لهذا سوريا لن تكون النموذج الإيراني الذي على وشك الغروب، ولا أن تحارب عن الآخرين، ضد إسرائيل أو إيران، ولا يُفترض أن تسمح للآخرين بأن ينقلوا معاركهم إلى داخلها.

وسط هذه التجاذبات الإثنية والطائفية والإقليمية، فإن المسار سيستمر صعباً. فالنظام ورث بلداً مدمراً منتهكاً من قوى داخلية وأجنبية، وسيتطلب لمعالجته المهارات السياسية لا العضلات، وحاسة سادسة تستبقي الأزمات وتطوقها.

«صحيفة الشرق الأوسط»

مافيات المخدرات.

هؤلاء سيسعون مراراً وتكراراً لخلق مناخ تصادمي يكبر مع الوقت، وسيدفعون باتجاه تقزيم سوريا وإشغال دمشق في معركة طويلة وظهور أقاليم مستقلة.

والفئة الثانية من صلب النظام، أو تحسب نفسها عليه، تشارك في خلق الأزمات، ولها وجهات نظرها في إدارة البلاد والعلاقة مع العالم. وهذه الموالية لا تقل خطراً على السلطة من المعادية لأنها تفتح المعارك، وتعمق الخلافات. خطرُها أنها تجر السلطة السورية لمواجهة النظام الإقليمي وتستدعي القوى الخارجية للاستثمار في حرب أهلية محلية.

هذه الأفخاخ تتطلب حكمة في المعالجة حتى لا تشغل الحكومة عن تنفيذ المهمة الأصعب، وهي بناء الدولة الجديدة التي تنتظرها غالبية السوريين، من تحسين المعيشة، والانتقال إلى دولة حديثة.

للسرع شعبية داخلية عليه أن يعززها حتى لا تتآكل نتيجة تحديات كثيرة مقبلة، أبرزها الخبز والغلاء وتدني المرتبات وتباطؤ وصول المساعدات الخارجية. وهي تحديات لا علاقة لإيران أو للفلول بها، تضاف إلى الحاجة إلى إطفاء الشجار الاجتماعي الذي هو في حد ذاته مشروع حرب أهلية. فالمنخراطون فيه باسم الحريات أو الدفاع عن النظام أو ضده يعملون على تأجيج مكونات السكان المتناقضة المسكونة بالقلق والريبة.



أوين كيربي:

ناقوس الخطر يدق في سوريا

موديرن دبلوماسي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

العقوبات لطي صفحة الماضي. فالجروح حديثة جداً، والاحتياجات العاجلة أكبر من أن تُمحي آثار الاستثمارات الأجنبية وأموال الشتات في المستقبل، مما يحول دون الانزلاق إلى صراع أهلي. إن الوضع المتصاعد في جنوب البلاد في هذه اللحظة بالذات هو تذكير صارخ بندوب عميقة لا يمكن تجاهلها، إذا أرادت سوريا يوماً ما أن تحظى بفرصة الاستقرار.

إن تدخل النظام الجديد في دمشق الأسبوع الماضي، والذي بدأ في البداية لقمع القتال بين

منذ انهيار نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول، عاد السوريون أحراراً في التنفس والحلم، لكن هذه اللحظة لم تكن باهظة الثمن، وستحمل أجيالاً قادمة ثمنها.

ومع تقدير تكلفة تعافي البنية التحتية بما يصل إلى تريليون دولار، وتكلفة بشرية ونفسية هائلة لا تُقدر بثمن، فإن الطريق أمام هذا البلد العريق والشامخ لن يكون سهلاً.

فبينما كان اليأس سائداً، أصبح الأمل قائماً؛ لكن سوريا بحاجة إلى أكثر من مجرد تخفيف

الوضع المتصاعد يشكل تذكيراً صارخاً بالندوب العميقة

ونظراً للتفجير الانتحاري الأخير الذي استهدف كنيسة مسيحية في إحدى ضواحي دمشق، والذي أعقب عمليات قتل انتقامية طالت العلويين على الساحل في وقت سابق من هذا العام، فليس من المستغرب أن تكون المفاوضات بين دمشق والقوات الكردية السورية المدعومة من الولايات المتحدة في الشمال الشرقي قد وصلت إلى طريق مسدود. إن من ظن أن الطريق أمام سوريا ما بعد الأسد سيكون سهلاً لم يدرس تاريخ المنطقة.

رغم التفاؤل الشعبي الأولي بعد سقوط نظام الأسد، والذي عززه إعلان الولايات المتحدة رفع العقوبات المُرهِقة في مايو/أيار، سيُثبت أن إعادة بناء سوريا المتعثرة أمرٌ صعب - ربما أصعب من تلك التي واجهتها حكومات ما بعد الاستعمار، بما فيها نظام الأسد، في الحفاظ على تماسكها، مهما بدا ذلك صعب التصديق.

تُعد الفيدرالية أو اللامركزية حلين محتملين على المدى الطويل للعديد من المظالم الطائفية، لكن السوريين لم يثوروا عام ٢٠١١ ولم يضحوا بالكثير في العقد الذي تلا ذلك للتخلص من الديكتاتورية، ليشهدوا بلادهم ممزقة. كما أن الأغلبية لم تنتفض لترى استبدال «إيديولوجية»

الدروز والقبائل السنية، لم يؤد إلا إلى تزايد الخسائر، والغارات الجوية الإسرائيلية في قلب دمشق.

مع عدد سكانها الدرزي المقدّر بـ ١٥٠ ألف نسمة، لم تكن إسرائيل لتكون مجرد متفرج على التطورات على حدودها الشمالية، ولا سيما مع وجود تابع لتنظيم القاعدة على رأس الحكومة في دمشق.

ومع العداء التاريخي تجاه أي سلطة مركزية في سوريا، سواء كانت عثمانية أو فرنسية أو سورية عربية، فإن الدروز هم مجرد طائفة سورية واحدة، من بين طوائف أخرى، تجعل مخاوفهم بشأن طبيعة الحكومة الجديدة هذه الطائفة عرضة بشدة للاستفزاز، سواء كان متصوراً أو غير ذلك، والتدخل الخارجي. إن التدهور المتسارع في الجنوب، إن كنت من الأقلية السورية (أو من المراقبين من الخارج)، يُنذر على الأرجح بتنامي الطائفية والصراعات، في ظل معاناة البلاد من إرث ليس فقط حرب أهلية وحشية خلفت مليون قتيل وملايين النازحين، بل أيضاً من التقسيم الاستعماري للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، والذي ترك الدروز، على سبيل المثال، منقسمين بين ثلاث دول جديدة - إسرائيل ولبنان وسوريا.

التدهور المتسارع في الجنوب ينذر بتنامي الطائفية والصراعات

ومستدامًا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع النظام الجديد لضبطه ومراقبته ومكافأته وفقًا لذلك؛ والتفاعل الاستباقي مع جيران سوريا والداعمين الإقليميين لإبعاد المفسدين المحتملين؛ وتوفير المساعدة التقنية والمادية المناسبة، التي لا يمتلكها النظام، لتوسيع نطاق نفوذ دمشق إلى المحيط، بما في ذلك الجنوب، لتثبيت بؤر التظلم والبدء في التوفيق بين السرديات الطائفية المتنافسة. هناك خيارات سهلة قليلة في سوريا اليوم، ولكن هناك شيء واحد مؤكد: ترك النظام الجديد في دمشق لحل الديناميكيات المحلية المضطربة بمفرده ليس وصفة للنجاح، لا لسوريا ولا للمنطقة. إن تخفيف العقوبات هو رهان على المستقبل؛ سوريا بحاجة إلى المساعدة الآن.

*** زميل زائر في مكتب المنظورات العالمية والمبادرات الدولية بجامعة سنترال فلوريدا، كان مسؤولاً سياسياً في وزارة الخارجية الأمريكية خلال إدارة جورج دبليو بوش، ومديراً لمكتب المبادرات الدولية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال إدارة دونالد ترامب الأولى.**

بأخرى - البعثية بالإسلاموية.

ليس من الضروري أن يكون المرء عرافاً ليدرك أن التوقعات في هذا الوقت غائمة وأن هناك حاجة إلى تحرك عاجل، ويفضل أن يكون الآن بينما لا يزال غالبية السوريين منهكين من عقد من الحرب؛ وأن جسامه التحديات التي تواجه البلاد تتجاوز قدرة الحكومة الجديدة على إدارتها بفعالية وحكمة، إذا تُركت لأجهزتها الخاصة.

ومع وجود قوى مضادة، بما في ذلك بعض المتحالفين مع النظام الجديد، أقل اهتماماً بسلامة أراضي سوريا واستقرارها من تأمين طموحاتها الاستراتيجية الخاصة (فكر في: الموانئ الروسية، وشبكات الإرهاب الإيرانية، والخلافة العالمية)، فسيكون الأمر متروكاً للغرب، بدعم من حلفائه الإقليميين، لضمان اغتنام اللحظة الحالية - وهي فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل. سيتطلب هذا أكثر من مجرد تخفيف العقوبات السهل نسبياً، والذي سيثبت أنه حاسم على المدى الطويل، ولكنه لن يوقف الانحراف الحالي.

إن اغتنام الفرصة في سوريا - بافتراض وجود إجماع دولي لتجنب العودة إلى صراع أهلي إبادة جماعية - يتطلب تفاعلاً دبلوماسياً عاجلاً وحاضراً



رضوان شيخو :

سوريا بين عبث اللاعبين ومصير وطن

هذا الانهيار البنيوي. بدلاً من الإصغاء إلى مكونات المجتمع ودعوتهم إلى حوار حقيقي ورسم خريطة نجاة جماعية، جرى تسعير خطاب التخوين والطائفية، ما أدى إلى نزيف الثقة، وتكريس الخوف، وانسداد الأفق أمام أي صيغة للعيش المشترك.

الفضائع التي ارتكبت في مناطق كالساحل والجنوب وريف دمشق، لم تكن سوى نتاج مقاربات السلطة التي اختارت القبضة الحديدية وإطلاق المتشددین والتغاضي عن الجرائم، لتعيد الناس قسراً إلى «بيت الطاعة». ولكنها - وبدلاً من فرض الاستقرار - فتحت الباب على مصراعيه لانقسام سوريا وتفككها من الداخل.

كثرة الشد تُرخي، كما يقول المثل، والسياسات المستندة إلى العنف والمكر لا تبني وطناً. بل تزرع قنابل مؤجلة قد تنفجر في وجه الجميع، محليين ودوليين. والمفارقة أن بعض وسائل الإعلام العربية، التي كانت يوماً تنأى بنفسها عن التجيش، انجرت هي الأخرى إلى مستنقع الاصطفاف والتحريض، وكأنها نسيت - أو تناست - دروس الاستبداد القريب.

ربما الآن، من منفاه، يبتسم بشار الأسد في سره، وهو يرى المشهد الراهن، حيث البعض بدأ يحن إلى «استقرار القمع»، نسياناً لمآسيه وجرائمه. ولكن ما نعيشه اليوم ليس إلا امتداداً لتلك الحقبة، وما يُحاك للغد، إن لم يتغير المسار، قد يكون أكثر ظلاماً.

ليست هكذا تُحل المعضلة السورية، ولا تُدار أوطان تعاني جراحاً مفتوحة منذ أكثر من نصف قرن. إن محاولات القوى الدولية والإقليمية لترتيب الأوضاع في سوريا وفقاً لأجنداتها السياسية والاقتصادية والأمنية الخاصة، دون أدنى اعتبار لمطالب السوريين ومخاوفهم وهوياتهم المتنوعة، لا تعدو كونها إعادة إنتاج لفشل مدو سبق أن شهدناه في غير مكان من هذا العالم.

سوريا، في عيون تلك القوى، باتت ساحة نفوذ، لا وطناً نابضاً بالناس والتاريخ والكرامة. إنها معادلة خطيرة، تُبنى على تجاهل تطلعات السوريين في حياة حرة كريمة، وعلى اختزال المجتمع إلى هويات طائفية أو عرقية يجري اللعب بها وتوظيفها، ثم إبقاؤها تحت السيطرة عبر القمع أو التجيش أو التفرقة.

هذه السياسات ليست فقط ظالمة، بل قصيرة النظر وخطيرة على الجميع، حتى على من يخططون لها. فالتاريخ ملئ بالأمثلة: كيف تحالفت قوى دولية مع صدام حسين رغم قمع الفاضح، وكيف طُمست هويات كبرى كالمكون الشيعي في العراق لعقود، وكيف تم تهميش الصوت الكردي إلا في لحظات الثورة. وكما تمادت أنقرة بشعارها «يا لسعادة من يقول أنا تركي»، ها هي اليوم، وإن بتكتيك ظرفي، تقر بفشل هذه المقاربة الأحادية في إدارة تنوعها الداخلي.

النظام السوري، بشقيه الأب والابن، أصر لعقود على لون واحد، وهوية سياسية وطائفية ضيقة، ما أوصل البلاد إلى

رؤى و قضايا عالمية



رافائيل بي دوسون:

نهاية التاريخ والعودة إلى الجيولوتيك

مؤقع«موديرن دبلوماسي»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

في كتابه الصادر عام ١٩٩٢ بعنوان «نهاية التاريخ والعودة إلى الجيولوتيك» ، طرح فرانسيس فوكوياما إحدى أكثر الفرضيات تحدياً وديمومة في مجال العلاقات الدولية، لغز يبدو ساذجاً ومتفائلاً في مواجهة الهالة الراسخة لتقليد الإنسان الأخير» ،

الوطنية، وتقلص فجوة
فوارق القوة بين الدول.
إن فشل أطروحة «
نهاية التاريخ» ينبع من
افتراضين رئيسيين:
(١) ضرورة وجود
نظام ديمقراطي مقبول
عالمياً

«نهاية التاريخ» التي تحدث عنها فوكوياما أصبحت الآن بمثابة قصة تحذيرية

و(٢) القبول العالمي لليبرالية كأساس للثيوديسيا
البشرية.

فشل النظام الديمقراطي

لكي تصمد فرضية فوكوياما، كان لا بد من انتشار
الديمقراطية والليبرالية عالمياً، في كل بلد، إلا أن هذا
التقارب لم يحدث، فقد تبنت بعض الدول، مثل الصين،
جوانب من الليبرالية الاقتصادية دون تبني الحوكمة
الديمقراطية، مما يُظهر أن الاقتران الليبرالي الديمقراطي
ليس طبيعياً ولا حتمياً.

حتى في الأماكن التي انتشرت فيها الديمقراطية
الليبرالية، لم تُظهر تفوقها باستمرار.
في العقود الأخيرة، تفوقت بعض الأنظمة الاستبدادية
على الديمقراطيات في مجالات مثل التنمية الاقتصادية
والتماسك الاجتماعي وإدارة الأزمات، مما يُشكك في
فرضية أن الديمقراطية الليبرالية هي النموذج الأكثر
فعالية أو مرغوباً فيه.

وقد برزت هذه الفجوة في الأداء بشكل خاص في
الاستجابة للأزمات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال،
كشفت جائحة كوفيد-١٩ كيف يمكن لبعض الأنظمة
الاستبدادية أن تتصرف بحزم وفعالية أكبر في أوقات
الطوارئ العالمية. ومع مواجهة العالم لأزمات عابرة للحدود
الوطنية متزايدة - تغير المناخ، والتنافس على الموارد،

جاءً وواقعي - تأثر بالفعل
بالصراعات الرئيسية
الثلاثة في القرن
العشرين - ولكنه في
الوقت نفسه وثيق الصلة
بالموضوع، إذ بدأ السقوط
غير المتوقع للاتحاد
السوفيتي وصعود النظام

الديمقراطي الليبرالي الغربي وكأنهما يبشران بسلامٍ طويل
الأمَد بعد أعنف لحظةٍ شهدتها البشرية.

وعندما جلبت نهاية الفوضى المتراكمة بعد الحرب
الباردة معها اليقين الجديد بشأن انتهاء النضال الإنساني
المستمر، فإنها زرعت أيضاً توقع عودته.

بالنسبة لمؤيدي فرضية فوكوياما، يمكن اعتبار هذه
اللحظة أحادية القطب، المنافسة للواقع، تطوراً خطياً،
مدعوماً بثلاثية الديمقراطية والتجارة والترابط. بينما يرى
آخرون أنها تُذكرنا بأسرنا للتاريخ، وتمهيدا لنهاية النظام
العالمي الحالي

. مع ذلك، فإن عودة التاريخ لا تعني تكراره تماماً.
فبينما تميل الآراء المتفائلة إلى إنكار إمكانية ظهور
تهديدات جديدة، وتؤمن إيماناً راسخاً بأن العلاقات
الدولية تُفضي إلى السلام والهدوء، تُشير الآراء المتشائمة
إلى العودة إلى فترة تُشبه فترة أوروبا بين الحربين
العالميتين.

إن ما يُسمى بـ«عودة سياسات القوة» اليوم لا يُشبه
صعوداً ألمانيا نحو مواجهة منهجية، بل يُمثل تحولا عن
الوضع الراهن الغربي بقيادة الولايات المتحدة.

لقد أصبح النظام الدولي، كما بُني بعد الحرب العالمية
الثانية، اليوم شبه معدوم، بسبب صعود القوى الناشئة،
والانتقال التاريخي للثروة النسبية والنفوذ الاقتصادي من
الغرب إلى الشرق، وتزايد العولمة، والقوى العابرة للحدود

فشل النظام
الديمقراطي
الليبرالي الجديد
الغربي

لقد عزز تصدير
الديمقراطية وتغيير
الأنظمة في الدول

الاستبدادية النزعات القومية وأجج الاستياء من التدخل الغربي، على سبيل المثال، بدعوى تعزيز الديمقراطية، أدى غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ وتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا عام ٢٠١١، بدلا من تعزيز السلام، إلى تأجيج المشاعر المعادية للغرب، وزعزعة استقرار المناطق، وتعزيز مبادئ تقرير المصير والسيادة.

ردا على ذلك، تزايدت دعوات دول مثل روسيا والصين إلى عدم التدخل، مؤكدة على السيادة الوطنية. وأظهر ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ وصعود الحركات القومية العالمية رد الفعل العنيف ضد التدخل الأجنبي. بالتوازي مع ذلك، توسعت المنظمات العابرة للحدود الوطنية، التي كانت في يوم من الأيام ركائز أساسية للحفاظ على السلام، في عضويتها لكنها فقدت تدريجيا أهميتها في التدخلات وتسويات السلام مع صعود الجنوب العالمي في السلطة، مما قوض شرعيتها.

وشهدت العديد من المنظمات الدولية، إلى جانب الدول التي تدعمها، تآكل مصداقيتها وشرعيتها. غالبا ما تؤدي هذه المنظمات الآن أدوارا رمزية في إدارة الصراعات، وتفتقر إلى التزام راسخ بسيادة القانون وتقوض المبادئ المعيارية التي كانت تدعمها في السابق.

في دول الشمال، أدى اتساع صلاحيات صنع القرار لهذه المؤسسات على الحكومات الوطنية إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الدول الليبرالية

وصلنا إلى حدود النظام الديمقراطي النيوليبرالي، وواجهنا عودة الجغرافيا السياسية

والأوبئة، والتهديدات
السيبرانية، والهجرة - قد
تكون المرونة والقدرة
على التكيف أهم من
نوع النظام وحده.

فشل المثل
الليبرالي

إن منطق «نهاية التاريخ» يعني الحاجة إلى أرضية مشتركة في تعريف ما هو الخير أو الشر - وهو نوع من الشيوديسيا العالمية. أولا، فيما يتعلق بالنظام الديمقراطي الليبرالي، فإن الفرضية القائلة بأن «الديمقراطيات لا تخوض حربا مع بعضها البعض» تتطلب أن تكون جميع العلاقات بين الدول ثنائية وديمقراطية.

تُظهر الأدلة التجريبية أن الديمقراطيات تنخرط في كثير من الأحيان في صراع مع غير الديمقراطيات. إن التدخلات الأمريكية في العراق والكويت وأماكن أخرى بمثابة أمثلة واضحة على أن كونك ديمقراطيا لا يضمن السلمية، وهذا يشير إلى أنه ما لم تصبح كل دولة ديمقراطية، فإن الشروط اللازمة لمنع الحرب تظل غير محققة.

ثانيا، يفترض مفهوم الشيوديسيا السياسية - الاعتقاد بأن الليبرالية تمثل نقطة نهاية أخلاقية مقبولة عالميا - إجماعا يتجاوز الخلافات السياسية الأساسية، إنه يفترض إطارا مشتركا لتحديد الشر الأقل في صنع القرار، وموازنة ما هو غير مقبول مع ما هو كارثي. لكن الحكم السياسي يتشكل بطبيعته بالسياق، والمفاضلات، وصراعات القوة التي تختلف باختلاف المجتمعات.

إن تصور سياسة خالية من الصراع أو السلطة أمر غير واقعي، تماما مثل توقع وحدة عالمية في ظل دين واحد أو قانون أخلاقي واحد.

الظهور كنقاط اشتعال
رئيسية للصراع الدولي.
تدهورت الأطر الأمنية
أيضا، فالتحالفات
التقليدية، مثل حلف
شمال الأطلسي (الناتو)
والأمم المتحدة، التي
كانت تُشكل في السابق

ركيزة الأمن الجماعي، تُستبدل بشكل متزايد بتحالفات
براغماتية واستراتيجية تحوطية، تعكس هذه الترتيبات
الجديدة انعدام ثقة متزايدا في آليات التوازن التقليدية.
في الوقت نفسه، استعاد الانتشار النووي - الذي كان
يُسيطر عليه سابقا من خلال أنظمة منع انتشار قوية -
زخمه. تُطور قوى مثل الصين وروسيا استراتيجيات
الانتشار الرأسي، غالبا بطرق غامضة، حيث تُقوّض
التقنيات الجديدة (مثل الأسلحة الأسرع من الصوت
والدفاعات الصاروخية) الشفافية والردع. أصبح الهيكل
الأمني، الذي كان مستقرا في السابق، الآن يتميز بالتقلب
والتشردم.

لقد عززت هذه الديناميكيات ما تنبأ به صموئيل
هنتنغتون بـ «صراع الحضارات». وازدادت حدة الانقسامات
الأيديولوجية والبنوية بين الشمال والجنوب، والغرب
والشرق، والمركز والأطراف. وعمّقت الهجرة، وتغير المناخ،
والفجوة الاقتصادية الآخذة في الاتساع بين الأغنياء
والفقراء، خطوط الصدع الثقافية والجيوسياسية. وبدلا
من توحيد البشرية في ظل نظام عالمي شامل، فاقمت
العولمة التشردم الحضاري.

إن أسس النظام الدولي الذي يقوده الغرب - والذي
كان يُعتقد سابقا أنه يضمن السلام والتقدم - تتهاوى
الآن تحت وطأة تناقضاتها.

هذه الأزمات المترابطة لا تشير فقط إلى تراجع

في عالم متعدد الأقطاب يزداد عدم الاستقرار على نحو متزايد.

(مثل الاتحاد الأوروبي).
ونتيجة لذلك، أصبحت
الهوية الوطنية والسيادة
الوطنية مرة أخرى قيما
سياسية واجتماعية
مهيمنة.

وقد أدى التطرف
المتزايد في الأنظمة

السياسية وانعدام الاستقرار السياسي إلى مزيد من
التصدع في النظام الدولي، حيث أدت أحزاب اليمين
واليسار المتطرف إلى تعقيد الاستقرار الداخلي وإعاقة
التعاون الدولي.

اقتصاديا، بينما تستمر الثروة العالمية في النمو،
قوّضت العولمة المفرطة الاستقرار الاقتصادي للدول
الليبرالية.

ومع انتقال رأس المال إلى منطقة آسيا والمحيط
الهادئ وتزايد تجزئة سلاسل التوريد العالمية، تواجه
الاقتصادات الغربية دورات متزايدة من البطالة، وتفاقما
في عدم المساواة، وتآكلا في الطبقة الوسطى وقد غدّت
هذه الاتجاهات السخط المحلي، وخيبة الأمل من
العولمة، وردود الفعل الشعبوية.

استراتيجيا، أعاد المفهوم الليبرالي لعالم بلا حدود
ومتربط - ماليا وتكنولوجيا وسياسيا - صياغة معنى
الفضاء والمسافة في الشؤون العالمية، فبينما كانت
المسافة تُثني عن الصراعات، حوّلت العولمة العالم إلى
«مُصغّر»، مقربة الحدود والأفكار والشعوب من بعضها
البعض، لكنها في الوقت نفسه جعلتها أكثر عرضة للخطر.
هذا الترابط، وإن كان يُبشر بالانفتاح، إلا أنه كشف
عن تهديدات داخلية وخارجية جديدة. ومع إعادة تأكيد
السيادة والهوية الوطنية في مواجهة المثل النيوليبرالية
التقدمية، عادت النزاعات حول الحدود والاستقلالية إلى

هذا المجال. وكما كان الحال مع سقوط الاتحاد السوفييتي، الذي استلزم في السابق إعادة النظر في العلاقات الدولية، فإننا نواجه الآن تحولا جذريا آخر، يتطلب تغييرا عاجلا وجادا في

نهجنا في العلاقات الدولية لتجنب تكرار فشل تحليلي كبير آخر.

تدعو هذه اللحظة إلى الاستيقاظ من وهم السلام الدائم والاعتراف بأن «عودة التاريخ» يمكن أن تصبح بسهولة «نهاية التاريخ» إذا فشلنا في إعادة الاتصال بالطبيعة الأساسية للسياسة والتكيف مع عودة ظهور الجغرافيا السياسية متعددة الأقطاب .

وهذا يتطلب ما لا يقل عن إعادة تعلم شاملة لكيفية دراسة وممارسة العلاقات الدولية. لقد أصبح الانقسام التبسيطي بين الخير والشر والعدل مقابل غير العدل إطارا أجوفًا وغير منتج، لا سيما عندما تكون الدولة الأكثر نجاحا اقتصاديا في العالم هي نظام اشتراكي استبدادي، وعندما تتمتع الأنظمة الاستبدادية بمستويات عالية من الدعم الشعبي، وعندما لم تعد الفروق بين أنواع الأنظمة تبدو وكأنها تقود نتائج العلاقات الدولية كما كانت في السابق. إن النفوذ على الواقعية من خلال الحجج الأيديولوجية أو القائمة على النظام يفقد قوته التحليلية. لنتخيل عالما تستطيع فيه الصين بناء علاقات وتعزيز التعاون بين بعض الدول الأكثر تباينا أيديولوجيا - مثل إيران والمملكة العربية السعودية - وفي الوقت نفسه، إقامة شراكات مع خصومها.

تشكل العلاقات الدولية الحديثة بشكل متزايد بمنطق براغماتي ومعاملاتي، مدفوعا بمصالح استراتيجية

أصبح النظام الدولي شبه معدوم، بسبب صعود القوى الناشئة

النظام الليبرالي الذي أعقب الحرب الباردة، بل إلى ظهور مفهوم جديد للجغرافيا السياسية: فعند تقاطع «الجغرافيا» (تغير المناخ، ندرة الموارد، التدهور البيئي) و«السياسة» (التحولات

الديموغرافية، التراجع الديمقراطي، تجدد الصراع)، يتشكل واقع عالمي أكثر تنافسا وتعدد أقطابا وعدم استقرار.

فشل الأيديولوجية الليبرالية الجديدة الغربية

يبدو أن الأيديولوجيات التي يروج لها النظام الغربي تتخلف بشكل متزايد عن التحولات النظامية الجارية. إن «نهاية التاريخ» المؤقتة، التي سهلتها «السلام الأمريكي»، شجعت على التراجع عن سياسات القوة التقليدية وعززت الأطر النظرية التي أعطت الأولوية للعناصر الاجتماعية والفكرية للمجتمع الدولي، مما أدى إلى ظهور نظريات ذات ميول تأملية أكدت على « ماذا » في العلاقات الدولية: هياكلها وهوياتها ومعانيها.

ومع ذلك، فهم غياب الحرب على أنه وجود السلام. بل اعتبر السلام نفسه أمرا مفروغا منه. هذه الفترة الأطول من السلام دون مواجهة مباشرة بين القوى الكبرى عززت الوهم بإمكانية إدارة الموارد والمصالح العالمية كما لو كانت أحجارا على رقعة شطرنج. بُني السلام بعد الحرب العالمية الثانية على افتراض مُبشِّر بأن قواعد النظام الدولي الجديدة ستحمي البشرية إلى الأبد من ماضيها العنيف - وهو وهمٌ يتبدد الآن.

لا يزال فشل نظرية العلاقات الدولية في توقع انهيار الاتحاد السوفييتي أحد أخطر نقاط الضعف في

انتقال تاريخي للثروة النسبية والنفوذ الاقتصادي من الغرب إلى الشرق

الديناميكي المراعي للسياق يمكنهما التدخل بفعالية في القوى المعقدة التي تُشكل توازن النظام الدولي. وبينما لا يمكن للعلاقات الدولية أن تُفلت تماما من التاريخ، يجب أن

يتجاوز هذا التخصص الغرور والانتصار الذي ساد نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بدلا من ذلك، يجب أن تُعطي الأولوية للسنوات الخمسين إلى الخمس والسبعين القادمة من التغيير العالمي - من الاضطراب والظهور وإعادة التنظيم. لكي تظل العلاقات الدولية ذات صلة بالسياسات بدلا من أن تكون مجرد أمرٍ مثيرٍ للاهتمام من الناحية النظرية، يجب أن تُساعدنا على الانخراط في مستقبلٍ متعددٍ ومُحتمل، لا مجرد افتراض وجود مستقبلٍ واحد.

رافائيل بي دوسون: رافائيل دوسون باحث دراسات عليا في جامعة بانتيون السوربون بباريس، حاصل على درجة الماجستير من جامعة غرونينجن، وبكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة كونكورديا. متخصص في الأمن الدولي ودراسات جنوب شرق آسيا، وتركز أبحاثه على ديناميكيات القوة، والتنافس بين القوى العظمى، والاستراتيجية النووية. عمل رافائيل كباحث مساعد في برنامج الشراكة من أجل الأمن العالمي (PGS) في واشنطن العاصمة، وفي قسم الدراسات العليا في المدرسة العسكرية الفرنسية (DEMS). وهو حاليا مرشح لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، حيث يستكشف تحولات القوة العالمية في عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد.

تخفف التوترات المتجذرة وتعكس اتجاهها متناميا: أعداء سابقون يبنون شراكات جيوتقنية جديدة تُعلي من شأن المصالح على حساب الأيديولوجيا، والاستراتيجية على حساب القيم.

مع تلاشي رؤية هنتنغتون للديمقراطية العالمية وعودة الحرب إلى الظهور في أوروبا والشرق الأوسط، أصبحت مناطق استراتيجية مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي ومضيق هرمز والدائرة القطبية الشمالية ونقاط الاختناق البحرية مثل مضيق ملقا وبِنما أكثر أَمْنَة وتورطا في معضلات أَمْنَة.

تكشف هذه التطورات مجتمعة عن عدم قابلية فرضية «نهاية التاريخ» للتطبيق، وتؤكد الحاجة الملحة إلى أطر نظرية جديدة. لم يعد الانتقال - ربما من خلال الحرب - مسألة «هل سيحدث أم لا» ، بل مسألة «متى سيحدث» .

يكشف فشل فرضية فوكوياما أن السلام غالبا ما يكون ظرفيا ومؤقتا - توقف هش في دائرة العنف المستمرة التي تبدو العلاقات الدولية مرتبطة بها.

كما أن ظروف السلام تُهيئ ظروف الحرب، وكما أن وهم «نهاية التاريخ» مهد الطريق لعودته، علينا أن نتحرر من فخّ التذبذب الحتمي بين توقع السلام ورد الفعل اللاحق على الحرب. إن تحذير تشرشل - بأن من يفشل في تعلم التاريخ محكوم عليه بتكراره - يغفل عن حقيقة أعمق: قد تُحكم على البشرية بتكرار التاريخ سواء تعلمناه أم لا.

التعلم وحده لا يكفي؛ فالنظرية الاستباقية والفهم



المفكر سعيد ناشيد:

لكي ينجو اليسار العالمي من الانقراض.. الوصايا العشر

اليسار العالمي كما تشكل خلال القرنين ١٩ و٢٠، وتمكن خلال القرن ٢٠ من تشكيل أهم التيارات الفكرية، النقابية، النسائية، البيئية، والطلابية، أصبح في القرن ٢١ يعاني من أزمة وجودية مركّبة، ذات طابع أيديولوجي، أخلاقي، تنظيمي، ورمزي.

إذا أراد اليسار العالمي اليوم أن ينجو من الانقراض فما عليه إلا أن يُجدد ذاته وقدراته الفكرية والتنظيمية، ما عليه إلا أن يقوم بمراجعة نقدية جذرية وشجاعة.

هنا أُمْنَح لنفسي الحق في تقديم الوصايا العشر الآتية:

١ - القطيعة مع الأوهام الخلاصية:

لا يمضي التاريخ في خط مستقيم نحو «الثورة الكبرى» أو «نهاية الرأسمالية»، بل لا غاية له سوى تحسين جودة الحياة على الدوام. وإن كان التاريخ يتقدم بالفعل، فإن مبدأ التقدم ليس سوى انعكاس للدافع الغريزي الذي بموجبه يأمل كل واحد منا أن يعيش أبنائه حياة أفضل من حياته.

٢ - القطيعة مع الانفعالات السلبية:

الرهان «الثوري» على تأجيج الحقد والسخط والغضب، يعيق القدرة على الفهم، وينتج كائنات كارهة حاقدة ساخطة مكتئبة، كائنات تثير نفور الناس في آخر الحساب.

٣ - التخلص من العداء العقيم للتطور التكنولوجي:

صحيح أن هناك عداء للتطور التكنولوجي نابع من أعماق اللاوعي الجمعي البدائي للإنسان، وكثيرا ما تقع فيه حركات التحرر نفسها، إلا أن مكاسب التقنية المتطورة ليست شراً مطلقا، بل يمكنها أن تمثل حقلا واسعا للصراع التحرري للإنسان.

٤- إعادة تعريف العدالة:

لم تعد المظلومية طبقية وحسب، بل تشمل مظلوميات نفسية، عاطفية، هوياتية، مناخية، إلخ. كما أن الدفاع عن حق الإنسان في العيش الكريم، لا يقتصر على الأجر العادل، بل يشمل بيئة العمل، بيئة الإنتاج، ظروف التكوين والتكوين المستمر، علاقات الزمالة، الصحة النفسية، والحق في السعادة.

٥- تجديد الخطاب:

خطاب اليسار لا يزال يعتمد على أسلوب إنشائي قديم، ثقيل، وغالبا ما يبدو متعاليا، لذلك يجب اعتماد خطاب تحرري، إنساني، بسيط، وواضح، يراهن على تحسين القدرة على الفهم بعيدا كل البعد عن جلسات تأجيل الانفعالات.

٦- المصالحة مع البعد الروحي:

ليس من الضروري أن يكون اليسار دينيا، لكن عليه ألا يُقضي الحس الروحي في الإنسان. إن الروحانية النقدية كما يجسدها أمثال غاندي، ومارتن لوثر كينغ، وأبي بيير، يمكن تطويرها بالفعل انطلاقا من المعطيات الأكثر راهنية.

٧ - بناء تحالفات مرنة:

لم يعد ممكنا أن يظل اليسار «نقيا» في برج عاجي، عليه أن يتقن فنّ التحالفات المرحلية، والانفتاح على مختلف الحركات المدنية، وتجارب الدول، دون التوجس منها أو السعي إلى الهيمنة عليها.

٨ - تجديد الأطر التنظيمية:

الأحزاب اليسارية الكلاسيكية أصبحت هياكل متخشبة، من هنا تنبع الحاجة إلى أشكال جديدة تتمثل على سبيل المثال في شبكات مرنة، منصات تفكير، ومبادرات رقمية.

٩- التفكير في المستقبل:

بدل الاكتفاء بفضح الرأسمالية، ينبغي الاجتهاد في تقديم رؤى جديدة للعلاقات، للتعليم، للمدن، للوقت، للعيش المشترك، ما يضمن الانخراط في تصميم عالم بديل لا يمكن بناؤه إلا على دفعات، بعيدا كل البعد عن أسطورة «الخلاص غدا».

١٠- صناعة المعنى:

الإنسان لا يحيا بالخبز وحده، بل يحتاج أيضا إلى معنى، أفق، مغزى. لذلك ينبغي على اليسار المتجدد أن يكون قوة لصناعة المعنى بدل الاكتفاء بالاحتجاج، قوة تبعث فينا الإيمان بأن أبنائنا يمكن أن يعيشوا أفضل منا. بهذا النحو، فقط بهذا النحو، يمكن أن ينجو اليسار العالمي من الانقراض، وإلا فلروحه السلام !



افتتاحيات رائدة بمبادرات مسؤولية

*محمد شيخ عثمان

في خضم مرحلة حرجة تمر بها اقليم كردستان والعراق خاصة والمنطقة الملتهبة عموما ، يتقدم الاتحاد الوطني الكردستاني بمبادرة سياسية وإعلامية جادة، حملت عنوان «إعادة البريق للنضال الوطني»، وجاءت على شكل سلسلة افتتاحيات باللغتين الكردية والعربية في مجمل قنوات مكتب الاعلام والتوعية «الورقية والمرئية والسمعية ومواقع وصفحات التواصل الاجتماعي».

المبادرة تتضمن سبع مقالات مفصلة، تشكل بمجموعها نداء صريحا للوحدة الوطنية، والحوار البناء، والعمل المشترك للخروج من الأزمات التي تهدد حاضر الإقليم ومستقبله.

مضمون المبادرة عبارة عن قراءة سريعة في سبع مقالات افتتاحية وهي: إعادة البريق للنضال الوطني، الإقليم بين الفرص والتحديات - الفيدرالية نموذجا، وحدة الصف والموقف، مشكلة الرواتب والتحرك الدبلوماسي، حماية الوطن، مسؤولية جماعية، دور الاتحاد الوطني في حل أزمة الرواتب واخيرا حكومة خدماتية وبرلمان فعال.

هذه المبادرة ليست مجرد تحليل أو تأطير نظري، بل تمثل دعوة مسؤولية وعملية لجميع الأطراف «خاصة الحزبين الرئيسيين» إلى الجلوس حول طاولة واحدة والعمل على صياغة حلول واقعية لمشاكل حقيقية. إنها ليست مبادرة إعلامية فقط، بل خارطة طريق لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في مرحلة تتكاثر فيها التحديات من كل اتجاه: اقتصادية، دستورية، سياسية، واجتماعية.

ما يميز هذه الافتتاحيات هو الجمع بين وضوح الرؤية وهذوء الطرح، بعيدا عن المزايدات والخطابات المتشنجة، كما أن المبادرة لا تبرئ أحدا من المسؤولية، لكنها تدعو إلى تحملها بشجاعة، وتفتح الباب أمام شراكة جديدة قائمة على الحوار، لا على التنافر.

الاتحاد الوطني الكردستاني، عبر هذه السلسلة، لا يدعي امتلاك الحل الوحيد، لكنه يقدم مبادرة قابلة للتفاعل والتطوير، موجهة إلى الجميع، ومبنية على قاعدة واضحة: لا يمكن حماية كيان كردستان إلا بوحدة الصوت والموقف، والتخلي عن عقلية التفرد والاحتكار والإقصاء.

هذه الافتتاحيات مبادرة مسؤولية وليست ترفا إعلاميا، بل صرخة سياسية وطنية، يجب أن تُقابل من الأطراف الأخرى - لا سيما الحزب الديمقراطي الكردستاني - برد فعل مسؤول يليق بخطورة المرحلة، فإما أن ينهض الإقليم موحدا، أو يستمر النزيف حتى نقطة اللاعودة.

المبادرة الآن على الطاولة، والكرة في ملعب الجميع.